14/02/17 at 10:45 AM

mazenhajjar@btinternet.com wrote:

Subject: احتمالات المرحلة القادمة

ليس من باب التهجّم، ولا حتى من باب الانتقاد للنظام الرأسمالي، إنما هو "مجرّد تنبيه"، أو دعوة إلى التفكّر وإلى "إعادة النظر" ومراجعة الحسابات مما أوصلنا إليه التطرّف في هذا النظام "المقبولة بداياته"، والذي تحوّل مؤخراً إلى 'نظام مالقراطي' لاديمقراطي، 'متغوِّل' وإفسادي.

لا يهمني ما "تنبأ" و"يتنبأ" به البروفسور 'مارك بلايث'، ولا أحاول التسويق لأفكاره أو أفكار وخلفية 'جيمي دُور'... ولكن ما يقوله 'مارك' في الوصلتين التاليتين الكثير من الحقائق، و"احتمالاتٌ" فيما لو أثبتت الأيام القادمة واقعيتها فسيكون لها انعكاسات صعبة ومفاجئة، سواء على مستوى الدولة أو الجماعة أو على المستوى الفردي.

Watch the following two reports, and to the end:

https://www.youtube.com/watch?v=-K8bf6dbYt4

https://www.youtube.com/watch?v=J3ji6Wx1XSU

Professor Mark Blyth, who accurately predicted Brexit and Trump explains in clear language how globalization and capitalism are failing people throughout the world and why that means more Brexits and Trumps are on the way (Jimmy Dore).

16/02/17 at 8:40 AM

mazenhajjar@btinternet.com wrote:

Subject: توضيح بخصوص الإيمايل السابق

’احتمالات المرحلة القادمة‘، توضيح

لقد طلب مني أحد الأصدقاء تحديد أو توضيح ما يطرحه ’مارك بلايث Mark Blyth ‘في المقطعين المصورين من رسالة الرابع عشر من الشهر الحالي.Email sent on 14 February 2017

لقد تناول الرجل "المتخصِّص" (صاحب النظر و"الرؤية") في محاضرته وفي مقابلته مع جيمي دُور Jimmy Dore العديد من القضايا الحسّاسة و"المخاطر المحدقة") في الغرب (وفي "العالم" الرأسمالي بشكل عام)، ومن الواضح أن ما كان يشدِّد عليه ما رآه ويراه من صعود وانتشار للنزعة الانعزالية وللظاهرة "الترامبية"... وما يعنينا يكمن في ما توقّفَ عنده من "عودة" (أو احتمال العودة) إلى زمن الدولة القومية وما كان يتبعها عادة وسيتبعها من "فاشية" (أو ما يمكن تسميته بـ ’فاشية الدولة القومية‘)؛ عملية تدريجية تنطلق من الترويج لسياسة تحميل "الدخلاء" أو الأقليات (الدينية أو العرقية) مسؤولية الفشل القائم Scapegoating Policy ولا تنتهي باستئصال كل من لا "ينتمي بالأصل" إلى الوطن أو البلد الذي يعيش فيه.

هذا احتمال من بين احتمالات لا تقل خطورة، لا يستطيع أي عاقل تجاهلها؛ إن كان لمحاولات اجتنابها (أو اجتناب تبعاتها) أن تفشل، فما ينتظره العالم في السنوات القليلة القادمة سيكون مفاجئاً لكل من لا يقرأ (أو لا يريد، أو "ليس لديه وقت للقراءة") ولكل "نعامة" تغرس رأسها في الرمال كي لا ترى ما قد يتناقض مع ما "تتنعَّم" به، أو ما تؤمن به (أو تُسَلِّم به) و"تطمئن إليه".

كل هذه الاحتمالات، وتحديد ما يواجهه العالم اليوم (وعلى كل المستويات الفردية والجماعية) من تهديدات حقيقية ومحتملة، سنتكلم بتفاصيلها (وبعملية تحديد أولوياتها) في اللقاءات القادمة (من 3/24 إلى 4/07) ومن خلال شرحنا ومناقشتنا لـ ’الموضوع الأمني.‘

24/02/17 at 12:26 PM

mazenhajjar@btinternet.com wrote:

Subject: موضوع نقاش القسم الأول من اللقاءات المناطقية، الموضوع الأمني

مرفق مع هذا الإيمايل نسخة عن ورقة موضوع نقاش القسم الثاني من اللقاءات المناطقية Doc C *(الموضوع الأمني)، والذي سنناقش تفاصيل الجزء الأول منه (أي من الصفحة 7 إلى الصفحة 11) في آخر أسبوع من شهر آذار المقبل، والجزء الثاني في الأسبوع الذي يليه.*

يُفتتَح النقاش بشرح مدلولات ومقاصد عنوان هذا البيان (أو التحليل)، وتقييم مدى واقعية وعملية الطرح الذي يتقدّم به. وفيما يلي عرض لبعض النقاط الحساسة في الجزء الأول من أجل التفكّر فيها قبل مناقشة الموضوع:

- مسألة اختلاف الناس (والمجتمعات) في 'استشعارها' وتحديدها لما تراه من تهديدات ومخاطر، واختلافهم في تصوراتهم المتضاربة لمفهوم الأمن، وفي ما يتبع هذه التصورات من تقييمات متعدّدة لكيفية وعملية استعمال أو "توظيف" 'الأمن' (أي استغلاله) من أجل الوصول إلى الهدف المنشود.

← ما الفائدة من عملية إفساح المجال أمام مكونات الساحة (أيّ ساحة) ليتقدم كلٌّ بما لديه من هواجس، تحديداً لما يراه (أو "يتصوّره") من تهديدات ومخاطر ظاهرة ومُفترَضَة (أو "مؤمنَنة" securitized)، وكيف يمكن لمشاركة العقلاء (ومن كل الأفرقاء) في عملية تقييم حقيقة وواقعية هذه التهديدات، وفي تحديد دائرة (أو حجم وأهمية) 'المُهدَّد' أو الجهات المُهَدَّدة (لكل تهديد يُتَّفَق على حقيقته وواقعيّته)، ومن ثم الاتفاق على أولويات العلاج (أو المواجهة)، أن تساهم في وقف أو وضع حد للاستغلال القائم، وفي تسهيل وتسريع ما تستلزمه المخاطر المحدقة من بدائل (أو 'خطة طوارئ'؛ جهاز خاص أو نظام فعّال لإطفاء الحرائق) في حال أجبرت التطوّرات القادمة (ومع قرب الهاوية) أصحاب القرار على تغيير أو تعديل طريقة تفكيرهم وأسلوبهم العملي؟

- التركيز على محتويات الصفحة 10 (خاصة المقطع الأول)، والمقطع الأول من الصفحة 11.

← هل ستتمكن روسيا والصين وفي ما يُعاد تفعيله وتطويره من أجل "الجمع بينه" (منظمة معاهدة الأمن المشترك CSTO بقيادة روسيا، ومنظمة شنغهاي للتعاون SCO بقيادة الصين) من "تجاوز" ما كان يشير إليه البروفسّور كاليفي هالستي في سياق توصيفه لمسألة الأمن في هذه المنطقة "الناشئة" (الصفحة 10)؟ وهل لا زال هناك من أمل ليُعيد العقلاء في الغرب (أو في 'المحور المقابل') تقييمهم لمفهوم الأمن و"تقويمهم" لطريقة استعماله وطبقاً لما أشار إليه البروفسّور آرنولد وُلفرز في إطار تحديده لما ينبغي لأهداف الأمن القومي أن تكون عليه 'بالمفهوم العملي' (الصفحة 11)؟

النقاط التي ينبغي التركيز عليها عند قراءة الجزء الثاني من الورقة (إشكاليات المفاهيم القائمة، وعوائق الوصول إلى مفهوم شامل وواقعي للأمن العالمي) أرسلها قبل نهاية الأسبوع القادم.

14/03/17 at 6:32 AM

mazenhajjar@btinternet.com wrote:

Subject: موضوع نقاش القسم الثاني من اللقاءات المناطقية، الموضوع الأمني

موضوع نقاش القسم الثاني من اللقاءات المناطقية Doc C (الموضوع الأمني).

تذكير: لقاءات مناقشة تفاصيل الجزء الأول من الورقة ستقام ما بين 25 و30 من الشهر الحالي.

من أهم ما جاء في الجزء الثاني من الورقة (من الصفحة 12 إلى الصفحة 18)، ومما ينبغي التفكّر فيه قبل لقاءات مناقشة تفاصيله (في الفترة ما بين 1 أبريل و6 أبريل).

- إن ما سبق وتناقشنا تفاصيله (في لقاءات 'الانسجام الرؤيوي') من طريق هيمنة 'النظرية الواقعية'، وما رافق تلك الهيمنة من استغلال وما نتج عنه من 'أحكام متشائمة'، كان من أهم الأسباب التي أدّت إلى حصر الموضوع الأمني بالدولة (أو 'بمحتكر القوة' وبمؤسسات تلك السلطات الحاكمة)؛ لم تنطلق عملية توسعة مجال مفهوم الأمن في العالم الغربي وفي الدول المتقدّمة إلاّ بعد دفع فاتورة الاستمرار في "الاستهتار" والاستخفاف و"غرس الرؤوس في الرمال" بقتل قرابة المئة مليون شخص أبان الحربين العالميتين الأولى والثانية (الصفحة 7، المقطع الأخير).

← ومع مقارنة الأمر بما يجري الآن في العالمين العربي والإسلامي، هل يكفي ما دُفِعَت إليه مجتمعات هذه المنطقة (ولنفس الأسباب) من قتل وخراب ليتّعظ المستهترون وليستيقظ "الغافلون" (و"أصحاب رأس النعامة") من "سكرتهم"... أم أن ما تقدَّم من أثمان (إلى الآن) لا زالت "زهيدة"، وأن شرف أو "وسام النهضة" أغلى وأثمن (لا زالت) دونه الكثير من "الأضحيات"!؟

– وكي لا يساء تفسير استعمالي لكلمة 'عسكر' في الصفحة 12: ما فصّلته في نهاية المقطع الثاني من الصفحة 13 يوضِّح ما أعنيه وأردت التنبيه إليه من مغبّة الخلط بين وظائف مؤسسات الدولة، ومن هيمنة لبعض تلك المؤسسات على البعض الآخر، وما وصلت إليه المؤسسة الأمنية والعسكرية عند القوة المهيمنة (وبدفعٍ من "الواقعتيّين"، ومن أصحاب فكر الهيمنة) من فساد و"هيمنة واقعة"، ومن "واقع" يريدون تعميمه وفرضه على الآخرين.

← ولكن هل يمكن لهذا "المنطق" (أو "اللامنطق") أن يستمرّ، وخاصة في ظل التطورات القائمة، وفي ظل ما نشهده اليوم من "انقلاب مُمَنهج" على "مشروع العولمة" (أو انقلابٌ عليه ومن قبل أصحابه) ومن عودة (أو "إعادة") للنزعة القومية وللنهج الانعزالي؟

– مما لا شك فيه أن مسألة تعريف وتحديد قِيَم وشروط وضوابط العدالة ليس بالأمر السهل والبسيط، وفي بعض أحكام الواقعية السياسية الكثير من الحقيقة والواقعية. إن مشروع توسعة نطاق المفهوم الأمني (أو مفهوم الأمن) دونه إشكاليات تنفيذية لا يمكن تجاهلها أو الاستخفاف بها. ولكن المشكلة هنا ليست في ما تستلزمه دراسة الأمر من جهدٍ لوجستي ومادي غير متوفّرة الآن محفِّزاته. إنما هي في إصرار بعض الأقليات المهيمنة على اعتبار مطلب 'تجسير الهوة' بينها وبين الناس (أو أن مطالبتها بإعادة حساباتها) خسارة أو تهديد لكل مكتسباتها... واقعٌ متوقَّع (وغير متوقَّع) يُذكّرني بما نبّهني إليه أحد الأصدقاء الحكماء (من حكماء صناع القرار في المملكة المتحدة) عندما اقترحت عدم الاستخفاف بمن ليس لديه شيء يخسره، فأجاب (ببرودته الإنكليزية المعروفة) أن ما علينا الانتباه إليه اليوم ألاّ نستخفّ بمن لديه (أو يظن أن لديه) كل شيء ليخسره (وبما يمكن له وبمقدوره، في ظل امتلاكه لكل الحيلة والوسيلة، أن يقدم عليه)!

← هل يمكن لإعادة النزعات والنزاعات القومية والانعزالية أن تقضي على ما خلّفه مشروع العولمة هذا ("عَرَضاً") من 'حالة عالمية' (الصفحة 16)، أم أن الوقت قد حان للتفكّر بما يهدف إليه المشروع الجديد من خلط للأوراق ومواجهات عالمية دموية محتملة؟ وهل "بِيَد" "أصحاب قرار" العالمين العربي والإسلامي "الالتفات" اليوم إلى ما تفرضه "مصلحة بقائهم" من تسوية أو موازنة (ولو مؤقتة) بين شعار "حب الحياة" وبين مستلزمات البقاء على قيد الحياة؟؟ (نهاية الصفحة 15)

First sent in 23 February 2014

في ما يلي ترجمة من اللغة الإنكليزية لرسالة تحت عنوان *'من أجل أمنٍ بنّاءٍ وشاملٍ دولي وعالمي'*.
الرسالة تنقسم إلى قسمين: القسم الأول تحت عنوان *'بين مستلزمات أمن الدولة وحقيقة الأمن القومي'*،
والثاني تحت عنوان *'إشكاليات المفاهيم القائمة، وعوائق الوصول إلى مفهوم شامل وواقعي للأمن العالمي'*.

لقد قمت بكتابة هذه الرسالة منذ أشهر قليلة، وفي سياق التقديم لمشروع 'مستشارية الأمن الكونستراتيجي' Council for Constrategic Security

ما كتب باللون الأزرق إضافات ليست من أصل الرسالة. والترجمة العربية لا تحتوي على النص الكامل لهذه الرسالة، حتى لا أدخل القارئ في مزيد من التفاصيل "المملّة"، أو كي لا يستفيد "أصحاب الغايات" من بعض هذه التفاصيل في تحصين أنفسهم... ولقد حاولت نزع الصبغة الأكاديمية للكتابة قدر المستطاع في هذه الترجمة من أجل تسهيل نقلها للمعنيين بالأمر، أو نشرها لمن يريد.

من أجل أمن بنّاءٍ وشاملٍ دوليّ وعالميّ

بين مستلزمات أمن الدولة وحقيقة الأمن القومي

للدولة ضرورات (أو مستلزمات لا يُجمِع المواطنون عليها بالضرورة) من بينها المحافظة على أمن الدولة (أمن كيان الدولة، أو الهيكلية التنظيمية للدولة ولمؤسسات هذه الدولة). ومع التطورات الطارئة على كيان (وفي بنيان) الدولة، تغيّرت المفاهيم التي تبنى عادة على أساسها مستلزمات الأمن، فتطوّرت معها الأساليب العملية لأجهزة أمن الدولة وطبقا للتطوّر (أو لدرجة التطوّر) الحاصل في "وعي" المجتمع المكوّن لهذه الكيانات الجديدة؛ تطوّرا كان في بعض المناطق الجغرافية إلى الأمام، وفي أماكن أخرى كان جموداً أو بالاتجاه المعاكس في ما ليس فيه مصلحة عامة أو احتراما لكرامة الناس.

وبالرغم من عدم وجود تعريف مشترك لمفهوم الأمن، إلاّ أن الجميع يدرك أهميته وأهمية الزوايا المختلفة التي ينظر من خلالها إليه (الأمن العسكري، الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي، ومن ثم الأمن البيئي، الأمن الإنساني، الأمن العالمي، وهكذا). ولطالما استُغِلّ موضوع الأمن من أجل تبرير تعليق الحريات المدنية وإشعال الحروب والهيمنة خاصة على مصادر الثروة، إلاّ أن ما يمكن تمييزه واستخلاصه من الأمر أن الأمن ضرورة مشتركة يمكن النظر إليه كأداة عملية من أجل الوصول إلى أهداف محدّدة، أو كهدف أخلاقي يستلزم ضبط أخلاقيات وحركة العاملين فيه.

يقول البروفسّور في العلاقات الدولية آرنولد وُلفرز Arnold Wolfers / Yale University أن الشعوب تختلف في ما تتوقعه وترجوه من مسألة الأمن تماماً كما تختلف هذه الشعوب المختلفة في استشعارها وفي تحديدها للمخاطر والتهديدات؛ أي أن الخلاف الأساس يكمن في تحديد الناس للعنصرين الأساسيين لمبدأ الأمن: 1- التهديد أو الخطر، 2- المُهدَّد أو الجهة التي يتهدّدها الخطر.

تقليديا، مفهوم الأمن (وبشكل عام) كان ولا زال يرتكز على 'النظرية الواقعية' التي تحدد العنصر الثاني لمبدأ الأمن بالدولة حصراً. أمن الدولة كان هو الأساس. ولقد استمرّت هذه النظرية في هيمنتها على النقاش الأكاديمي (ومن ثم على مؤسسات صناعة القرار) حتى زمن الحربين العالميّتين وصولا إلى فترة الحرب الباردة. ولكن، ومع الخسائر الفادحة التي تسببت بها هذه الحروب العالمية، انطلقت من بعض المؤسسات الأكاديمية نزعة "تحرّرية" تهدف إلى تحديد عناصر أخرى مُستَهدَفة غير (أو إلى جانب) الدولة وعلى رأسها المجتمع ومواطنو الدولة (أو الأفراد المكونة لهذا المجتمع المدني). الفرد المواطن هو الأساس حسب هذه النزعة المتقدمة، وأمن الدولة لا يمكن تحقيقه من دون ضمانات حقيقية لأمن المواطنين (أي أن القاعدة التقليدية تغيّرت من *'أمن المواطن من أمن الدولة'* إلى *'أمن الدولة من أمن المواطنين'*).

في هذه الرسالة سأحاول شرح أو تسليط الضوء على بعض المراحل الرئيسية من رحلة هذا التطور في مفهوم الأمن (من أمن الدولة إلى معضلة الأمن القومي)، وصولا إلى ما يجري النقاش حوله اليوم في "مصانع القرار" الدولي (أو العالمي) حول مسألة توسعة نطاق ما يمكن أن يشمله مفهوم الأمن هذا، وحول عملية بعض المقترحات المتقدمة وما يعيق تطبيقها، مقارنا العالم الذي تعيش فيه هذه النخب المتقدمة مع العالم الذي تعيشه شعوب أرض تعزّ عليّ (ويعزّ عليّ أهلها وكل من يعيش فيها) في ما يسمى بالعالمين العربي والإسلامي.

مفهوم أمن الدولة

ولكي يستوعب القارئ ما سأختصره من منطلقات ومستلزمات هذه المسألة، لا بد من تقديم شرح سريع لمصطلح الدولة وللأشكال المختلفة للدولة والمراحل التي مرّت بها هذه الدولة على مدى عقود من تاريخنا المعاصر أو الحديث.

عقب معاهدات وستفاليا (1648) Peace of Westphalia التي أنهت حرب الثلاثين سنة '30 years war (1618-1648) (أو ما يسمى بالحروب الدينية بين الكاثوليك والبروتستنت)، شهدت الساحة الأوروبية (أو أوروبا الوسطى) إنشاء أول نموذج للدولة الحديثة تحت مسمى 'الدولة القومية' Nation State. وتجدر الإشارة هنا أن كلمة Nation في المراحل الأولى لإنشاء الدولة القومية كان يقصد بها 'الأمة' (وليس مجرّد قوم أو مواطنين) والتي تتكون من شعب (أو شعوب) من أصل عرقي وتاريخ واحد وثقافة ولغة واحدة. وما كان يميّز مصطلح الدولة حينذاك عن الأمة ما يضاف إلى مفهوم (أو تعريف) الأمة من أرض ذات حدود جغرافية ثابتة؛ أي أن الدولة في تلك الفترة الزمنية كانت عبارة عن مؤسسة داخلية منظِّمة لشؤون شعب متجانس تمثله وترعى مصالحه.

وفي هذه الحالة، فإن أمن الدولة هي مسألة تتعلق بأمن مؤسسة أو سلطة من جنس ودين هذا الشعب الذي تقوم برعايته. وبالتالي، فإن تعريف ماكس ويبر Max Weber (1864-1920) لمفهوم 'الدولة' على أنها *السلطة المحتكِرة لاستعمال أو ترخيص استعمال 'العنف'* (أو القوة الرادعة) *ضمن حدودها الجغرافية* هو تعريف في مكانه. أمن الدولة في ذلك المكان والزمان كان من أمن المواطن، والعكس صحيح.

وتطوّر الأمر بعد ذلك مع التغيّرات الطارئة على التركيبة الاجتماعية للدولة القومية، وليتحوّل التركيز معها على "الهوية الحالية" لـ*'مجتمع متعدد الثقافات* (والديانات)، *تجمعه اللغة الواحدة و"التارخ القريب" الواحد، تحت سقف الهيكلية السياسية والقانونية للدولة'* ، بدلا من "الأصل" والتاريخ العريق والثقافة العميقة الواحدة... ومن هنا بدأت المشكلة مع مفهوم أمن الدولة، فصار من اللازم الإجابة على بعض الأسئلة المتعلقة بالضمانات المتوفرة لمنع استغلال المسألة من أجل الهيمنة (هيمنة 'الأكثريات')، أو من أجل ضرب الهوية الجامعة للأكثرية العرقية أو الثقافية أو الدينية (تمكيناً لـ 'الأقليات').

ويهمّني التنبيه هنا إلى أن أكثر هذه الأقليات الطارئة كانت بالأصل جزءاً من الأكثرية القائمة وعلى مدى أزمنة غابرة أرادت بعد ذلك التميّز عن "الجمع" بتقديم أولوية خصوصياتها، وأن بعض هذه الخصوصيات محمود (في ظل الابتعاد عما يمكن له إضعاف أو ضرب 'الهوية الجامعة') والبعض الآخر مذموم (خاصة عندما ترتضي هذه الأقلية لتُرتهَن من أجل تشويه أو ضرب الأصول العريقة والحميدة للمجتمع الذي تنتمي إليه أو تعيش فيه).

ولقد اختارت بعض الدول المتقدمة هنا إلغاء فكرة أمن الدولة رداً على هذه الإشكاليات المعقدة، مستبدلة الأمر بما يُعرف بـ 'الأمن القومي'. وفي الوقت الذي أعجبت فيه فكرة الاستغلال بعض "الواصلين" المهيمنين على بعض الدول الناشئة من أهل البلاد، كان لبعض هذه الدول "المتقدمة" الدور الأكبر في عرقلة هذا التطور الاجتماعي في بعض الدول "المتخلّفة"، تشجيعاً للاستغلال و"الاستهبال"، ومن أجل إبقاء هيمنتها على مصادر الثروة وعلى النظام العالمي.

معضلة الأمن القومي

ومنذ قيام 'الدولة السيادية' Sovereign State عقب معاهدات وستفاليا، تركيز الاهتمام في صناعة الاستراتيجيات الأمنية كان دائما منصبّاً على المخاطر والتهديدات الخارجية؛ التهديدات العسكرية الخارجية على وجه التحديد. ولكن التغيّرات الطارئة في طبيعة الحروب والصراعات (ما قبل وخلال الحربين العالميّتين الأولى والثانية) كانت قد ألزمت الاستراتيجيين الأمنيّين المعنيّين بالحفاظ على أمر 'احتكار الدولة للعنف' (حينذاك) للنظر خارج هذه التهديدات التقليدية. العنصر العسكري للأمن كان ولا زال العنصر الأساس، ولكنه لم يعد يُنظر إليه على أنه المصدر الوحيد للمخاطر. وعندما أُدخِل تعبير 'المصالح' إلى جانب المخاطر في دائرة الاهتمامات الأمنية أُضيفت إلى لائحة 'المُهدَّد' جهات وجوانب لا يمكن ضمان أمنها فقط بالرد العسكري. ومن بين هذه الجوانب المستجدّة ما تمت تغطيته بما يسمى بـ 'الأمن السياسي'، وعلى رأس هذه المستجدّات ما تمّ "تقديسه" تحت شعار 'الأمن الاقتصادي' (المختص بالحركة الاقتصادية وأمن 'المصادر الطبيعية' الداخلية، وبـ "مصادر الثروة" خاصة خارج البلاد).

هناك تهديدات داخلية قد أُضيفت أيضاً إلى لائحة المخاطر مع الدخول في مرحلة الدولة القومية المتعددة الأعراق والثقافات والديانات. فالاضطرابات الداخلية واحتمالات "الشغب" أو الثورة على النظام القائم دخلت في قائمة الاهتمامات، وفي بعض الدول كان خطرها أكبر من أي تهديد خارجي. منذ سنة 1945، وكما يقول البروفِسّور 'ستيفن ساكس' Stephen Sachs / Oxford and Harvard Universities، هذه التهديدات الداخلية صارت تشكل الخطر الأساس والأول على أمن الدولة. ثم يضيف (ستيفن ساكس) أنه وفي الوقت الذي يمكن ألاّ يكون لنقاش كل هذه المستجدّات أيّة أهمية في معظم الدول حديثة النشأة (دول عالم الانتداب السابق)، حيث أن *'أمن الدولة بالأصل هو أداة قمع بيد النخب الحاكمة'*، فإن المقترحات الجديدة فيما يتعلّق بمفهوم الأمن (والمطالبة بأخذ متطلبات 'الأمن الإنساني' بعين الاعتبار) لم تكن لترقى إلى مستوى اهتمامات صناع سياسة الدولة *'لما تحتمله من تشعّباتٍ معقّدةٍ ومكلفةٌ متابعتُها على الصعيد العملي'*. كل الاحتياجات الفردية من غذاء وماء وبيئة وطاقة، ومن حماية من الاستغلال ومن العنف والقمع (سواء كان من قبل شركاء الساحة أو أصحاب النفوذ أو السلطة)، كل ذلك لم يكن ليقدِّم (حسب ستيفن ساكس) *'بديلاً مقنعاً عن المفهوم التقليدي للأمن'*.

وفي ما يتعلق بالدول الناشئة (دول ما بعد الانتداب في الشرق الأوسط ودول الاتحاد السوفياتي السابق) كما يقول البروفِسّور كاليفي هالستي Kalevi Holsti / University of British Columbia، فإن مسألة الأمن بينها أصبحت في الغالب مسألة أمن داخلي؛ أمن الدولة هناك أمن مختص بالتهديدات الداخلية، يتأثر (ويتأثر فقط) بمدى ضبط الدول المجاورة لأمنها الداخلي. ويبرّر 'ستيفن' كلام 'كاليفي' (عن دول الشرق الأوسط بالتحديد) بالواقع التي هي عليه هذه الدول حيث أن *'معظمها قد تم تشكيله* (أو رسمه) *من قبل قوى الانتداب، وبشكل تضم فيه كل دولة أقلية* (أو أقليات) *لغوية أو ثقافية أو عرقية'* يُمكّن لها بما يتناسب مع مصالح مَن رسم الحدود الجغرافية (العملية و"الفكرية") لهذه "المُعلَّبات" الجديدة في المستقبل وعلى المدى القريب والبعيد. ثم يتابع، *'إن الإنهيار الكبير للنظام هناك ستكون له انعكاسات شبيهة بالظروف التي رافقت حرب الثلاثين سنة* (بين الكاثوليك والبروتستنت)، *عندما تخرج الأعمال العسكرية عن السيطرة السياسية، وعن نطاق* (أو عن المفهوم التقليدي لـ) *الحرب المحرَّكة بدوافع سياسية ومن قبل أنظمة معروفة، ولتنحدر بعد ذلك إلى حالة عنف فوضوي ذاتي الدفع وعابر للحدود'* .

ومع العودة إلى عالم الدول الكبرى (ودول المؤسسات العريقة)، حيث اتجهت التفسيرات الدولية إلى ضم 'الأمن السياسي' و'الأمن الاقتصادي' إلى جانب 'الأمن العسكري' تحت مظلة 'الأمن القومي'، فأن التشديد على الأمن الاقتصادي وإعلاء شأنه من الناحية العملية لم تكن لتعجب الكثيرين من عقلاء صناع السياسة من حكماء البحث السياسي والسلك الأكاديمي. وما زاد 'الطين بلّة'، ما تم إدخاله من مصطلح 'المصلحة' (مصطلح غامض يصعب تعريفه أو تحديده) ليصبح الشعار حماية 'أمن المصالح السياسية' و'أمن المصالح الاقتصادية'، ليس فقط على الصعيد الداخلي بل على المستوى العالمي. وفي الوقت الذي ذهبت فيه القيادات السياسية (الأمريكية على وجه التحديد) لحد اعتماد شعار الإمبراطورية الرومانية القائل 'إن كنت تريد السلام، فاستعد للحرب' Si vis pacem, para bellum في تفسيرها وتطبيقها للأمن القومي، كانت أنظار بعض علماء السياسة تتجه للسؤال عمّا ومن يعيق تفسير وتطوير مصطلح الأمن خارج نطاق المصلحة الخاصة، وعن "المصلحة" في (او لمصلحة مَن) أن تُهمَل جوانب حياتية ووجودية من أجل "خاطر" الأمن الاقتصادي.

وفي الوقت الذي يتساءل فيه *'إن كان أيّ من الأفراد* (المواطنون) *أو الدولة يريد فعلاً* (أو يطمح لـ) *العيش في محيطٍ خالٍ من المخاطر'* (حيث أن 'بعض الناس تجد فيه أمرا "مُمِلاً"'، وأن 'عالم خالٍ من المخاطر يشكّل بحدّ ذاته تهديداً لفكرة وجوهر الدولة التي من أهم أسباب وجودها توفير وحفظ الأمن')، يؤكِّد البروفِسّور 'باري بوزان' Barry Buzan / London School of Economics and Political Science أن 'الأمن القومي هو تعبير مضلِّل (أو تضليلي) يَفترض (في الظاهر) الحفاظ على أمن الأمة (أو الشعب)، في حين أن الجهة المَحميّة فيه من الناحية التطبيقية هي الدولة وليس المواطنين'. هذه المشكلة من الممكن ألاّ يكون لها تأثيرات كبيرة في المجتمعات أو الدول التي يتجانس فيها المواطنون مع الدولة ومؤسساتها الحاكمة (كالنروج واليابان وغيرها من الجمهوريات الحقيقية)، إلاّ أنها وفي الدول المتعدِّدة الأعراق، أو في حالة 'الأمة الموزّعة في أكثر من دولة' (كما يتابع 'باري')، فهي مشكلة كبيرة بسبب التعارض في تحديد العنصر المُهدَّد (والذي ينبغي على الأجهزة الأمنية إعلاء مصلحة حمايته) بين الدولة (أو السلطات الحاكمة) وبين "مجموع" المواطنين.

لعله *'من الصعب تطبيق مفهوم الأمن القومي على* (أو في) *الدول الضعيفة'*، وكما يفصّل البروفِسّور 'باري'، حيث أن *'التكامل بين الحكومة وبين المجتمع ضعيف مقابل قوة وارتفاع منسوب القهر'*، وبسبب احتمال استغلال حجّة الأمن واستعمال أجهزته من قبل الأطراف المختلفة أو المتصارعة ضد بعضهم البعض. إلاّ أن الحال في الدول القوية ليس بالأفضل، حيث أن التكامل الذي عرفته بعض الدول المتقدمة لم يعد موجودا كما كانت الأمور عليه منذ عقود قليلة، وأن من "يدفع" بالتضليل إبقاءً للغموض من أجل الهيمنة قد أوصل البلاد إلى شفير هاوية لا يمكن تجاهل تبعاتها، وهو أمر لا يمكن السكوت عليه. ففي سياق اعتراضه على هذا الغموض أو التضليل المفتعل، يقول 'آرنولد وُلفرز' أن *'الأمن القومي بالمفهوم العملي ينبغي أن يكون من أجل إزالة المخاطر المهدِّدة للقيم المكتسبة، وأن يكون الهدف منه إزالة الخوف من وجود تهديد لهذه القيم بالمفهوم المعنوي'*؛ أي أن العنصر المهدَّد بالأصل إنما يتمثّل بمجموعة القيم الثابتة والأخلاقيات الضامنة، وأنه من الأولى التعامل مع منابع ومسبّبات هذه التهديدات والمخاطر بدل الدخول في إشكاليات تحديد مَن مِن الأولى حمايته وإعلاء "مصلحته" على حساب مصالح ووجود الآخرين.

والأخطر من كل ذلك في تلك الدول المتقدمة، يكمن في هيمنة البعض على مؤسسات تحديد المخاطر، تعطيلاً لأي تقدّم عملي وإرباكاً لمن وما يمكن له توفير البدائل (لمسألة 'المخاطر المهمَلة' كمشكلة التغيّرات المناخية، ومسألة 'المخاطر المفبركة' كأسلحة الدمار الشامل في العراق، ومسألة 'المخاطر المبالغ فيها'، أو التضليلية، كقضية الإرهاب في ظل تشابك المصالح وكثرة "الأصابع" المتلاعبة فيه). المشكلة هنا تكمن في استخفاف وإصرار أصحاب المصالح وبعض أصحاب الآفاق الضيّقة على "الاستهبال"، وفي مناطق ودوائر لا يمكن للاستهبال فيها أن يؤتي أُكُله. المشكلة الأكبر، أن هناك مال (غير منقطع) تمتلكه جهات محدّدة تعمل على "جمع" من يناسبها في مؤسسات صناعة القرار، وأن السواد الأعظم من العقلاء ليس لهم (حتى الآن) مَن يعينهم على التكامل من أجل الوصول إلى حلول عملية وبدائل لما تدفعنا تلك القلّة المستهترة من أصحاب المصالح إليه. ولكن، وهذا ما أريد من كل صاحب عقل وبصيرة الانتباه إليه (خاصّة مَن يعرفني من هؤلاء ويدرك من أي منطلق أتكلم، وبأي منطق أستخلص ما أصل إليه): التضليل لن يبقى طويلا، ولا يمكن للاستهبال أن يكون له مكان في الفترة القادمة. العقلاء من أصحاب البدائل لا يتكلمون بالمثاليات ولا بالخصوصيات، وما يمكن تقديمه معقول يمكن تطبيقه... لقد اقتربنا كثيراً من الهاوية... وما في الهاوية صار يراه أصحاب القرار (العقلاء منهم وغير العقلاء) وبـ "العين المجرّدة"... فلمن يريد أن يعقل ويتعقّل (في مجتمعات يهمّنا أمرها وأمر أهلها) فالفرصة الآن سانحة، وستُنسي المبادرة الناس سوابقه. ولمن لا يريد أن يعقل، فالتاريخ والمستقبل القريب لن يرحمه.

إشكاليّة المفاهيم القائمة،

وعوائق الوصول إلى مفهوم شامل وواقعي للأمن العالمي

ومع نهاية 'الحرب الباردة' وارتفاع وتيرة الحروب ('بالوكالة') المحليّة والداخلية (العرقية والطائفية)، برزت إلى الواجهة ما كانت قد نجحت السياسات الأمنية التقليدية في إخفائه من تهديدات قائمة ومزمنة لأمن المواطنين (مقابل إعلاء أهمية وأولوية أمن الدولة والأمن القومي). ومن بين تلك التهديدات الواضحة ما كانت غارقة فيه معظم الدول "الضعيفة" (أو دول 'العالم الثالث' كما يحلو للبعض تسميتها به) من فقر وأمراض وجوع مدقع، ومن عنف وقهر وانتهاكات لأبسط حقوق الإنسان، وما كانت تعاني منه الدول القويّة من هيمنةٍ لبعض "النظريات" على المفاهيم العامّة، ومن احتكارٍ أو تسلّطٍ لبعض الجماعات المالية (أو "الهيئات الاقتصادية") على مؤسسات الدولة وعلى حساب المصالح العامة والمشتركة للدولة والمواطنين. وفي الوقت الذي لم يكن أمر مراجعة الحسابات فيه مناسباً لـ "حسابات" (أو متناسباً مع مصالح) المتخلّفين (عن الرّكب) من "عسكرٍ" و"نخب" حاكمة في تلك الدول المتأخّرة، إلاّ أن فلسفة الأنا وفكر "التحرّر" (غير المنضبط، والمتحرّر "من كل الضوابط") وما نتج عن ذلك من احتكار لكل أسباب "الحيلة والوسيلة" (حتى في المؤسّسات الأكاديمية، صاحبة الأصل والانطلاقة في أمر أي مراجعة مُمَكِّنة) في معظم البلاد المتقدمة، قد حال دون التقدّم (إلى الآن) بهذه المسألة الحسّاسة (مسألة الأمن) في الاتجاه العملي والصحيح.

أسباب الضياع ونتائجه

ومع "تطوّر" النظام الرأسمالي في بلاد الغرب (من منطق حق الفرد العامل والمجتهد بالكسب وبالأجور المميَّزة، مقابل حصّة "القاعدين" من توزيع الثروة) نحو 'اقتصاد السوق' ومن ثم 'سوق المال'، اتّسعت الهوّة مع تفاقم وانفلات الخلل الكامن في هذا النظام (والذي لم يكن سيّئاً في بدايته). التكافؤ و'الفرصة المفتوحة' في الانطلاق والمنافسة "أكذوبة مفضوحة" قد أصبحت في عالم الخيال (ولم تعد تنطلي على الناس؛ سواء كانوا من الطبقة المثقفة أو العاملة أو من جمهور العامة)، في ظل احتكار قلّة من 'الشركات العملاقة' (و"العابرة للحدود")، ثم قلّةٌ من قلّةٍ من الأفراد، مهيمنة على "الحيلة والوسيلة" (السياسة والاقتصاد) في الدولة ومن خارج البلاد. المفهوم الجديد للأمن (السياسي والاقتصادي) في هذه الأجواء صارت تحوم حوله الكثير من الرّيبة والتساؤلات؛ أمن أيّ سياسة وأيّ من السياسيّين، وأمن اقتصاد الدولة (في ضمان "ولو شيء من النزاهة" في منطق تكافؤ فرص العمل والكسب المشروع) أم أمن اقتصاد الشركة و'القطط السمان' من الاحتكاريين!؟

وبالرغم من بعض التجاوزات القائمة تحت شعار 'مصالح الأمن القومي' في الساحة الأوروبية ('المحاكم السرية' في بريطانيا على صعيد المثال وليس الحصر)، إلاّ أن ما نشهده من استمرار لنهج "إعلاء" مصلحة مؤسسات الدولة (أو "مصالح" مؤسساتٍ غير مُنتَخَبة، مُهَيمنة على مؤسسة الدولة)، إنما هو استكمال لمفهوم الأمن القومي الذي "فرضته" القوة المهيمنة (الولايات المتحدة) منذ اعتلائها كرسي هذه الهيمنة على النظام العالمي (عقب مؤتمر 'برتن وودز' في يوليو 1944، و مؤتمر 'سان فرانسيسكو' في

أبريل 1945). ولمن يريد البحث في جذور الخلل، ألاّ يتلهّى بـ "تجاوزاتِ" ساحةٍ تُمثِّل في النهاية "الجانب العاقل" مقابل الطرف المستهتر، وفي ظل ما قد يفرضه هذا الطرف المهيمن من أمر واقع، غالبا ما يتناقض في واقع الأمر مع مصالح "الأهل" والشركاء ناهيك عن مصالح الآخرين.

إن أول من أدخل المفهوم القائم للأمن القومي في التاريخ الحديث لعلوم الأمن والسياسة (وفي السياسة الخارجية) هي الولايات المتحدة، وذلك عقب توقيع الرئيس الأمريكي 'هاري ترومان' لـ 'قانون الأمن القومي لسنة 1947' National Security Act (1947)، حيث تم إنشاء 'مجلس الأمن القومي' (NSC) و 'وكالة الاستخبارات المركزية' (CIA). ومن اللافت للانتباه تعمّد عدم تعريف القانون لـ 'الأمن القومي' ومنذ تلك اللحظة، لما يكمن في الغموض من "إيجابيات" في الأوقات "الحرجة" وعند مواجهة التهديدات. لقد برّر البعض صعوبة الوصول إلى تعريف محدّد للأمن القومي حينذاك (الأمن السياسي والأمن الاقتصادي) نتيجة التغيّرات المستمرّة في الساحتين السياسية والاقتصادية (فكرا وعملا). إلاّ أن ما تمت إضافته (أو حشره) من مصطلح 'المصالح'، وما تسببت به هذه الإضافة من غموض فوق غموض لم يعد بالإمكان الاستمرار في تبريره أو إقناع أصحاب العقول به.

ومما يثير الدهشة في هذا المجال ما تقترحه الإدارة الأمريكية الحالية ('من أجل الوصول إلى العالم الذي نريده'؛ أي العالم الذي تريده الولايات المتحدة، أو "الناطقون باسم الولايات المتحدة") من تقديم غير منقطع لعبارة 'مصالح الولايات المتحدة حول العالم'، ولتُدخل مسألة حماية "مصالح حلفائها" ضمن أولويات استراتِجيَّتها القائمة للأمن القومي. وبغض النظر عما يمكن أن تعنيه (أو تخفيه) عبارة 'مصالح الحلفاء'، إلاّ أن ما يثير ريبة وتخوفات الحلفاء وغير الحلفاء، ما وصلت إليه التركيبة الحالية للإدارة الأمريكية ولصناع القرار هناك من هيمنةٍ لأصحاب "الشركات"، وسلطة مؤسسةٍ عسكريةٍ ("سياسيةٍ اقتصادية") لا تجد لها مثيلاً بين الدول الغربية والمعاصرة (التي تم فصل وإبعاد المؤسسات العسكرية فيها عن المؤسسات السياسية وبشكل جذري)، قد أُغرِقَت قيادتها في متاهات وفساد عالم التجارة والمال.

...

المشكلة لم تعد في 'الغموض' المتعمَّد في مفهوم الأمن القومي، ولا في ما أضيف فوق هذا الغموض تعميقاً لحالة الضياع والإرباك في المؤسسات القادرة على معالجة الخلل. المشكلة الرئيسية اليوم تكمن في هذا الشلل الناتج عن هيمنة "الاحتكاريين" (وفكرهم الاحتكاري) على هذه المؤسسات القادرة (مؤسسات صناعة القرار السياسي)، وفي ما تسببت به هذه الهيمنة وافتعلته من عرقلة للتقدّم في ظل كثرةِ آراءٍ وتحاليل تفتقر إلى الجدّية في الوصول إلى أي حلّ عملي. إن تغلغل "التجار" في المؤسسات السياسية وما نتج عنه من خلط مخيف ومدمِّر بين التجارة والسياسة (أو بين المنطق التجاري والفكر السياسي) كان وراء هذا الشلل في حركة تقدم هذه المجتمعات المتقدمة في ما فيه مصلحة الناس والبشرية. وإن إصرار هؤلاء على هيمنتهم على مؤسسات صناعة القرار في الدولة (بما فيها مؤسسات البحوث المتقدمة) لا يمكن الاستمرار به في ظل تطوّر وعي مَن لا "يمتلكونه" من أصحاب المنطق والحكمة، وفي ظل انتشار وسائل المعرفة وانكشاف بوادر ما قد تتسبب (أو تسبّبت) به "رؤيتهم" من ضياع وخراب سياسي واقتصادي وأمني واجتماعي.

لقد انتفضت بعض النخب بالأمس على هيمنة المؤسسة الدينية (في الساحة الأوروبية خاصة) ومن أجل فصل الدين عن الدولة. ولكن ما يشهده العالم اليوم من هيمنة للتجّار (وللمنطق التجاري) على الدولة (وعلى الفكر السياسي) عواقبه أخطر وأكبر، ستنتفض عليه قريباً الشعوب. هذه الأموال الطائلة التي تصرف من أجل إغراق الساحات الأكاديمية والسياسية (العلمية والاجتماعية) بآلاف الآراء المتضاربة والمعطلة يمكن لها "عرقلة" عجلة التطوّر، ولكن العجلة ستدور قريبا في دولٍ ومجتمعاتٍ لا يمكن للاستهتار بعقول الناس أن يدوم فيها طويلاً، وستدور الدوائر بعد ذلك وفي كل مكان على "المستهترين". هذه "الجوائز" و"الهبات" التي تنفق فيها الملايين والمليارات (وفي ظل هذه الأزمات الاقتصادية وحالات الفقر والبطالة) إصراراً على الاستخفاف بعقول و"بقيمة" الناس (وكأن الناس عبارة عن قطعان من الماشية أو الدواب، يؤتى أو يُلوَّح لها بأكياس العلف كلما أراد صاحب القطيع جمعها) ومن أجل تعويم سياسات مهترئة من هنا، وجماعات فاسدة من هناك (بدل صرف هذه الأموال في علاج الأزمات المعيشية والاجتماعية المزمنة والمتفاقمة)؛ كل هذه "الحلول" الترقيعية (إن كان يجوز تسميتها بالحلول) لن تدفع (وكما يحلو لصانعيها) بهوية و"بكرامة" الإنسان إلى التحلّل، وستجري الرياح في النهاية بما لا تشتهي سفن "المستهبلين".

عوائق وحلول

ومع العودة إلى النقاش القائم حالياً في أروقة صناعة القرار في تلك الدول المتقدِّمة، ومع تولّد هذه القناعة العامة بضرورة الخروج من حالة الضياع وفي ظل هذه التحديات المصيرية، فلقد تصاعدت في الآونة الأخيرة نداءات العقلاء من أجل إعادة النظر بمفهوم الأمن وبما يتناسب مع التغيّرات الاجتماعية، مع التشديد على ضرورة التقدّم بعملية إعادة النظر هذه ولتشمل 'النهايات المرجوّة للسياسات الأمنية' (أي ما نبتغيه في النهاية من وراء تحديد عملية وأهداف أيٍ من السياسات الأمنية القائمة والمقترحة).

لقد تقدّم الكثير من العلماء المتخصصين باقتراحاتِ بدائل أو مكمِّلات للمفاهيم السائدة ومن منطلقات، وتحت عناوين مختلفة، غذائية ومائية وبيئية وإنسانية. ومن بين هذه الاقتراحات البناءة ما تقدّمت به البروفسّور 'جوديث تِكنر' Judith Tickner / USC في سياق تسليط الأضواء على قضايا أمن الأنظمة المالية والتجارية والصحية والغذائية، مؤكِّدة على أهمية النظر في ما أسمته "العنف البنيوي" Structural Violence (أو 'التهديد الهيكلي' بالمعنى الأمني) والذي يصبح مصدر التهديد فيه متمثلاً بالهيكليات السياسية والاقتصادية غير العادلة عندما يجد الناس أنفسهم في ظلها عاجزين عن تامين أبسط مستلزمات الحياة والعيش الكريم. وبالرغم مما قد تحتمله مسألة تحديد ضوابط العدالة هنا من إشكاليات، إلاّ أن 'تِكنر' تصرّ على أن أي أمن حقيقي لا يمكن تحقيقه قبل تحديد وتعديل تلك الطبقية الاجتماعية و'الحواجز التراتبية' Hierarchical Boundaries المفروضة على الناس.

هناك شبه إجماع على استحالة الاستمرار في التوافق (لا من الناحية الفكرية ولا من الناحية الأخلاقية) مع ما تفترضه (وتفرضه) نظرية الواقعية من "أمر واقع" تُتَّخَذ فيه تهديدات الجوع والفقر والأمراض على أنها 'أمور مؤسفة، ولكنها جزء من واقع بشري لا مفرَّ منه'!

هناك من يفترض جمع الأمن الغذائي والمائي والصحي (وحتى البيئي) تحت غطاء 'الأمن الإنساني'. هذا الأمن الإنساني له مستلزمات لا تضمنها الترتيبات التقليدية والمتّبعة من أجل ضمان الأمن القومي. فبالرغم من واقع انحسار احتمال وقوع الحروب المدمرة بين الدول الكبرى (نتيجة ما تمتلكه هذه الدول من 'أسلحة دمار شامل')، إلاّ أن ذلك لا يعني انتفاء ما يتعرّض له مواطنو هذه الدول من تهديدات غالبا ما تكون من قبل الدولة نفسها، وفي معظم الأحيان 'بدعم خارجي' (كما تؤكده تقارير الأمم المتحدة في ما يتعلق بالأمن الإنساني). إن للتوسّع بمفهوم الأمن (ليشمل ما يتهدّد البيئة والإنسان) إشكاليات تنفيذية لا يمكن إنكارها. ولمقترح الأمن الإنساني (وفي كثرة التعاريف المختلفة والمفتعلة للأمن الإنساني) معوقات من حيث صعوبة تحديد السياسات الأمنية العملية (أو القابلة للتنفيذ) في مواجهة التهديدات فيه. ولكن، متى كان مفهوم الأمن القومي (بجناحيه السياسي والاقتصادي) واضحا، ومتى كان أمر تحديد السياسات الأمنية المناسبة سهلا فيه؟

وفي ظل ظهور وتقدّم 'قِيَم عالمية' جديدة (غير، أو بالإضافة إلى، المحافظة على الأمن والسلام) كمسألة احترام الكرامة الإنسانية (أو كرامة الإنسان) بالإضافة إلى حقوق الإنسان، قُدِّمت اقتراحات لإعادة النظر بين خياري الأمن الدولي والأمن الإنساني، أو بين الأمن الدولي والأمن العالمي. ومن بين أهم ما يُناقش اليوم، السؤال إن كانت مؤسسات الأمم المتحدة ومجلس الأمن (والتي تم تأسيسها سنة 1945 في بيئة مختلفة وفي ظل ظروف استثنائية) لا زالت تتناسب آلياتها مع الأوضاع الأمنية في هذه الأيام!؟

فمن أبرز المناقشات في هذا المجال ما تقدّم به الأمين العام السابق للأمم المتحدة 'كوفي عنان' في تقريره لعام 2000، والذي كتب فيه: *'إن التغيّرات الطارئة على طبيعة ما تواجهه شعوب العالم اليوم من تهديدات للأمن والسلام تثبت عمق المسافة التي تفصل بيننا وبين ذلك العالم الدولي الصّرف. إن بنود ميثاق الأمم المتحدة كانت تفترض حينذاك أن العدوان الخارجي؛ اعتداء دولة على دولة أخرى؛ يشكل أخطر وأقصى ما قد يواجهنا من تهديدات. إلاّ أن غالبية أعمال القتل في العقود القليلة الماضية كانت بسبب حروب أهلية وأعمال تطهير عرقي وإبادة جماعية أشعلتها* (وحرصت على استمرارها) *مصالح أصحاب بازار عالمي مفتوح لتجارة السلاح'*. ثم يعود عنان ليؤكّد مرّة بعد مرّة في تقريره هذا (تحت عنوان 'نحن الشعوب') على ما جاهد من أجله من قبل الأمين العام الأسبق 'داغ هامرشولد': *'ليس هناك تحوّل* (أو تغيير) *في الطريقة التي نفكّر فيها ونعمل على أساسها أهم* (وأكثر حساسية) *من ذلك: يجب أن نضع الناس* (أو الشعوب) *في قلب* (أو وسط) *كل شيء نقوم به. لا يوجد أنبل من هذا النداء، ولا أعظم من هذه المسؤولية، أن نُعين الرجال والنساء والأطفال، وفي كل مدينة وقرية حول العالم، على تحسين أوضاعهم المعيشية'*.

... هناك من عمل على قتل ما "قُتِل" من أجله 'هامرشولد'، وعلى تعطيل ما حرص على تقديمه 'عنان' (وبكل الأساليب المقنعة لغالبية أعضاء الأمم المتحدة)، تماما كما تم تعطيل مشروع تقديم أولوية عنصر 'التحرّر من العَوَز' Freedom from Want على عنصر 'التحرّر من الخوف' Freedom from Fear، وما أضافه 'عنان' إليهما من عنصر 'الحرية في العيش بكرامة' Freedom to live in Dignity وكمكوّنات أساسية من مكوّنات الأمن الإنساني. وهناك من كان يتلهّى أو يتعمّد إبراز أصوات وسيرة (ودعم مسيرة) "الرّقاصات" والمطربين على أصوات الحكماء في الطرف الآخر من هذا العالم، وفي دول كان ولا زال بإمكانها نزع صفة التخلف عنها بتبنّيها لطروحات أصحاب العقول من أبنائها، قبل (أو إلى جانب) اهتمامها بالفنّانات "الفاتنات" والفنّانين.

ومن أهم هذه الطروحات ما تقدّم به العالم السعودي الدكتور نايف الروضان تحت عنوان 'مبدأ الأمن متعدد المنافع' Multi-sum Security Principle والذي يعتمد على فرضيّة استحالة الاستمرار في النظر إلى المسألة الأمنية ضمن مفهوم 'لعبة الحالة المتعادلة' Zero-sum Game وفي ما يخص الدولة دون سواها من الفعاليات والقوى أو الكيانات القائمة. ففي 'عالم العولمة'، وكما يشرح الدكتور نايف في كتابه 'الواقعية التكافلية' (أو التعايشية) Symbiotic Realism (2007)، للأمن العالمي أبعادٌ خمس: بُعدٌ إنساني، بُعدٌ بيئي، بُعدٌ قومي، بُعدٌ عابر للحدود الوطنية (أو متعدّد الجنسيات والقوميات)، وبُعدٌ عابر للثقافات (أو متعدّد الثقافات). وعليه، فإن مسألة الأمن العالمي، وأمن أي دولة أو ثقافة، لا يمكن تحقيقها إلاّ عن طريق تطبيق 'حاكمية جيدة' (أو حَوكمة راشدة) Good Governance تضمن توفير الأمن، وعلى كل المستويات، وبالعدل بين كل الأفراد والدول والثقافات.

التغيير القادم

لقد دفعت بعض الدول (أو بعض الجماعات المهيمنة على قرار هذه الدول، أو الدولة المهيمنة) حديثا بمشرع 'العولمة'، ولمصالح خاصة وفي حسابات ضيّقة وبكل تأكيد. إلاّ أن ما لم يكن في حساب هؤلاء "الأذكياء" أن تدفع رياح هذه العولمة بـ "السفينة العالمية" في اتجاهات لا يمكن لهؤلاء التحكم فيها.

ومن النتائج غير المحسوبة للعولمة اتساع ساحة وحجم وكثافة التواصل والاحتكاك بين الناس (مجتمعات وأفراد) وعلى المستويين الإقليمي والعالمي، مما أدى إلى خلق نوع من الشعور العام بالاعتماد المتبادل Interdependence بين شعوب هذه الأرض بعضها على بعض. ولقد عمل هذا الشعور بالاعتماد المتبادل على رفع وإعلاء شأن وأهمية 'مستوى النظام الشامل' (الاقتصاد العالمي، المناخ أو البيئة العالمية، والمجتمع العالمي) فوق مستوى العنصر المكوّن لهذا النظام (المتمثّل بالدولة أو بما يسمّى بـ 'المجتمع الدولي') عند هذه الشعوب، مما أدى إلى توسعة آفاق المصالح العالمية المشتركة (في إيجاد قواعد جديدة للّعبة) والمصير المشترك (في ظل الأزمات الاقتصادية، والأوبئة العالمية، والتغيّر المناخي) في عيون وحسابات الناس.

لقد تغيّرت مع هذه العولمة طبيعة وحجم التهديدات، والتي لم يعد للدولة القدرة على استيعابها بمفردها؛ وحتى الدول الكبرى (دول المؤسسات العريقة)، لم يعد بمقدورها مواجهة الأمر بشكل أحادي. ومن هنا انطلقت فكرة وعملية تطوير المؤسسات السياسية والأمنية الدولية القائمة (الأمم المتحدة ومجلس الأمن) وبما يتناسب مع المتطلبات المعاصرة؛ أو حتى استبدال هذه المؤسسات الدولية بمؤسسات عالمية تهتم وتسهر على حفظ أمن قيم ومصالح شعوب لا يمكن احتكارها (احتكار هذه القيم والمصالح المشتركة)، ولا يقدر أحد على استغلالها في ما يتعارض مع هذا المناخ السياسي والأمني العالمي الجديد.

من الواضح أن أي مؤسسة عالمية أو أي نظام عالمي جديد لا يمكن له النجاح في استيعاب أو مواجهة تلك التهديدات الجديدة إلاّ إذا تم التوافق على استبدال شعار 'الأمن الدولي' بشعار "الأمن العالمي"، وعندما يشارك الجميع في تعريف حدود هذا الأمن وعلى مستوى كل الأمم الشعوب. إن بعض العلماء والمعنيين المتخصّصين والمتابعين يجدون صعوبة في إقناع أصحاب القرار للتحرّك الآن في ما يتطلبه هذا التغيير

من خطوات عملية صعبة. والبعض يراهن على "تغيّرات مفاجئة" على الصعيد العالمي (وباء عالمي، ارتفاع مستوى مياه البحار، تبعات الانحباس الحراري). ومن أهم هذه التغيّرات المرتقبة (حسب رأي هؤلاء) ما يمكن أن يحدث في ظل هذه التغيّرات المناخية (والتي لا زالت حتى الآن محط جدل حول حقيقة قرب حدوثها ومدى ما يمكن أن ينتج عنها)، ومما لا يقتصر على تهديد وجود دول ستُزال مدن كبيرة وأراض واسعة فيها من عن الخارطة الجغرافية (مصر، هولندا، بنغلادش وفييتنام)، بل إلى ما يمكن أن ينتج عنها من تعديلات في 'الجغرافيا السياسية والاقتصادية' للنظام العالمي الحالي.

هناك من يتوقع حدوث هذه التغيّرات المفاجئة في اللحظة التي ستضطرّ فيها الصين إلى تغيير سياسة 'الصعود الآمن' (أو المسالم)، في ظل إصرار الولايات المتحدة على المضي في استراتيجيتها الحالية للأمن القومي (والتي لا تقبل فيها منافسا لها كقوة مهيمنة)، مقابل إصرار وثبات موقف من يريد استبدال هذه الأحادية بنظام جديد متعدد الأقطاب (كروسيا والصين والهند وإيران، وغيرها من الدول العديدة والمؤيدة ضمنا لهذا التوجه في كل من العالمين الشرقي والغربي).

...

ومع العودة إلى المسألة الأمنية، ومن "عالم الغرب"، فلقد أصدر الاتحاد الأوروبي مؤخراً توجيهات على جميع دول الاتحاد احترامها، ومفادها أن أمن الاتحاد ينبغي أن يكون دائما قبل وفوق الأمن القومي الخاص بالدول الأعضاء (وذلك دليل على غلبة كفة تيار إعلاء المصلحة العامة، وهذه بداية الطريق). ولطالما دعت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى الإقلاع عن اعتماد "الاعتباطية" في عملية تحديد ما يتهدد الأمن القومي من مخاطر، وأن على هذه التهديدات المفترضة (للأمن القومي) أن تخضع لتحقيق وتدقيق قضائي عادل وشفاف ودقيق؛ 'ذلك من أجل الحفاظ على التوازن بين ضمان حق الدولة في الحفاظ على نفسها وبين منع هذه الدولة من استغلال هذه الضمانات والحقوق'.

أما على المستوى العالمي، فتقارير الأمم المتحدة الخاصة تصرّ على إلزام الدول الأعضاء بضرورة تعريف وتحديد مصالحها الخاصة في ما يتعلق بمسألة الأمن، 'احتراما لحقوق الإنسان وفي الوقت الذي لا توجد ضرورة ومبرّرات لتقييد هذه الحقوق الأساسية فيه'... ومن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى الاتحاد الأوروبي، وإلى الأمم المتحدة، الكل يطالب وبشكل صريح وواضح أنه ومن أجل الحفاظ على هيبة واستمرارية القانون الدولي، على الدول في المرحلة القادمة (أو الخطوة القادمة) أن تسمع وتطبّق ما يجمع عليه هذا المنطق الإنساني الجامع (مقابل ما تفرضه الأقليّة الشاذة من منطق حيواني) في هذه المسائل الحساسة ومن دون أي تأخير.

إن ما يجري، في النهاية، من أحداث أمنية "مفتعلة"، ومن حروب ومواجهات دموية "مدفوعة الأجر"، وإن ما نشهده من صراع محاور على الصعيد العالمي، ليس بعيداً عن أجواء هذه "المعركة الحاسمة". هناك استغلال واستهبال في كل مكان، وتجّار سياسة لا يريدون التنازل عن أي شبر من "مكتسباتهم". هناك مبادرات تسوية، والغلبة لمن يقدر على فهم الطبيعة البشرية والاجتماعية ويسبق غيره في تقديم مستلزمات استمرارية الحياة... وهناك تجارب تخص عالم الإنسانية؛ نجاحها نجاح لإنسانية الإنسان، وفشلها نجاح لمقولة أن أصل الإنسان حيوان.

أعود وأكرّر ما سبق وكتبته لأحد الأصدقاء الحكماء والأعزاء: العالم الآن هو في حالة صراع مفصلي، ستُرسم على أساسه صورة الإنسان وطبيعة المجتمعات البشرية في المرحلة القادمة. وما ما نراه اليوم من مواجهات "استئصالية"، ومن حروب مباشرة وغير مباشرة، إنما هي انعكاس لهذا الصراع القائم بين من يعتبر نفسه فردا في جماعة تشاركه الحقوق والواجبات فيجعل لمصلحة القيَم والمبادئ العامة (وللأمن العام والشامل لأمن الناس) مكانة أو مكانا في حساباته، وبين من يعتبر نفسه أذكى وأعلى وأغلى فيجعل مصلحته الخاصة (وأمنه الخاص) فوق كل اعتبار.

13/04/17 at 6:49 AM

mazenhajjar@btinternet.com wrote:

Subject: صُنّاع الموت

مرفق مع هذا الإيمايل رسالة صغيرة و"خطيرة" أوجهها للبعض من المعنيّين خاصة، وللزملاء والأصدقاء عامة للتمعّن فيها والاحتفاظ بها لنتكلم بتفاصيلها لاحقاً أو عندما نلتقي.

صُنّاع الموت

من الذي أقنع الرئيس صدّام حسين سنة 1990 وبأي أسلوب، ولأي هدف تمت عملية اجتياح دولة الكويت؟

ما هي حقيقة 'سارين' الـ 2013، وما الذي منع الرئيس أوباما من الرد على انتهاك الخطوط الحمر آنذاك؟

من الذي أقنع الرئيس أردوغان وكيف، ولأي هدف تمت عملية استئصال الخصوم وإزاحة عقلاء أهل البيت؟

من يقف وراء دفع المنطقة (والعالم) نحو "الانفجار"، ومن يستطيع وقف هؤلاء فيما يسعون ويصرّون عليه؟

'صِناعةُ الموت' عنوان و"فكرة" امتَهنَت الترويج والتسويق لها في الآونة الأخيرة 'أقليّة احتقارية احتكارية' تحب (بل و"تعبد") الدنيا ("الواطية" بدناءاتها) وتكره الحياة ("حياة" العزّ والكرامة)، حاقدة على الإنسان وعلى الإنسانية... مُشكِلتُها (وكما ذكرت في مناسبات عديدة سابقة) ليست مع "المُتديّنين" أو مع الأديان (أو مع أي دين محدَّد بعينه)، إنما انطلاقاً من "عداوة متجذّرة" مع كل المبادئ والأعراف والأخلاقيات، ومع 'فكرة وجود الخالق المراقب والمحاسب' خاصةً (وقبل كل شيء) وما تستتبعه الصفات الثلاث هذه من كبح لـ "الاستكبار" (وللاستعلاء على الناس)، ومن ضوابط وعواقب لتجاوزات البشر ولحيوانية الإنسان.

عندما أدافع هنا عن 'المتديّنين' فالأمر ليس من باب التخفيف من (أو تجاهل) ما تحتمله ساحاتهم وبيوتهم مما يُربِك و"يَحرُق" (عقل وقلب) كلّ نظيفٍ شريفٍ صادقٍ أمينٍ مؤمنٍ وعاقل... وإن كان للحقيقة أن تقال، فما يُظهره "صُنّاعُ الموت"[1] (ويكشِفون عن وجوههم به) من "أصولية" في التطرُّف في النفاق إنما هم يقومون ويتحرّكون به "صراحةً" وعلانيةً طبقاً لأصلهم ومنطلقاتهم (أي في ما لا يتنافى مع طبيعة خَلقِهم وخُلُقِهم). المشكلة في من اختلس طريقه (أو تم "إيصاله") إلى مواقع ودوائر قيادة معظم هذه 'الجماعات الدينية' ليتكلّم باسم من لا يشرّفهم كلامه وحراكه (و"تمثيله")، وليدغدغ المشاعر و(من وراء الستار) يُحرّك الغرائز، مُحكِماً "الإقفال" على "آذان" وأعين عقلاء بيته[2]، "موزّعاً" (وفي عتمة الليل) تُهم 'العمالة' على المخالفين، وعلى من يُراهن على ترقُّبِه مِمَّن لا ولن يجرؤ على مواجهته أو مناظرته (أو على أن "يضع عينه بعينه") مِمَّن هو قادر وجاهز (وفي أي وقت) لكشف كل أوراقه وحساباته أمام أي "جهازٍ" أو أيّ ممّن يهمه الأمر.

[1] مِمَّن أجاد التأسيس لأجواء الفكرة ولأدواتها التنفيذية وقبل الانتقال إلى مرحلة الترويج والتسويق... و"العُربُ" من هذه "المنظومة" أشدُّ حِقداً ونفاقا.
[2] عن طريق منع عقلاء بيته من التواصل (ومن مجرّد الكلام) مع الصادقين من أصدقائهم في الساحة الجامعة، أو "أقربائهم" من حكماء أهل البيت.

لقد عُرِضَت علي (وفور عودتي إلى لندن منذ يومين) بعض الوقائع والمستجدات، من بينها ما يجري إبرازه (ممّا "جاء دوره" الآن) من إجرام غير معقول و"غير معهود" بحق 'السُنَّة' وفي كلٍّ من العراق وسوريا[3]... وإن كان للواقع أن يُنظَرَ إليه بواقعية، فالواقعية السياسية تفرض على "الخصم" أساليب حفظ مصالحه. "مصيبة" العرب والمسلمين تكمن في واقع استمرار هيمنة "الجزمجية" وصدارة 'أصحاب الأصوات العالية'، وفي من يَسمح ليُصدَّق الكذاب ويُؤتَمَن المنافق ("خنقاً" للشرفاء الأوفياء) من أصحاب الشأن وأولياء الأمور.

ما شهدتُه في لبنان في زيارتي الأخيرة (وفي الساحة السنية خاصةً) من خللٍ مزمنٍ ("مطَمْئِنٍ" لغير السنة)، ومن صورة مصغَّرة عن الساحتين العربية والإسلامية، فيه تهديد شامل على كل صاحب عقل الانتباه إليه. وفي الوقت الذي تجاوب فيه شركاء الساحة اللبنانية مع مطلب ترتيب البيوت الخاصة ("تثبيتاً للثنائيات")، كان الإصرار على منطق الهيمنة (تمسكاً بالأحادية) ومن قِبَل مَن "يستحي بأصله" في تمثيله للبيت السني. أن تكون 'عابراً للطوائف' فهذا شرفٌ لك، ولكن، وفي زمن توزيع "المكاسب" لا يحق لك "اقتسام الكعكة" باسم من تصر على احتكار تمثيله (والهيمنة على إدارة شؤون ومصالح بيته) موزعاً "حصّتك" على الآخرين.

من يمنع معالجة الخلل (اليوم)، ليس من باب المحافظة على مزرعته (وعلى ما يمتلكه من دواجن وأغنام)، وبعد "الذبح" عوائد الذبائح لن تكون في جيبه (ومن بعد " الثور الأبيض" سيأتي دور "الأسود" وشركائه). ما يشهده لبنان من هيمنة لأصحاب الآفاق الضيّقة (تشريعاً للنفاق وتثبيتاً للفساد وبسترة الدفاع عن الطائفة) من ورائه حسابات أكبر وأبعد من "الكنوز" و'أنابيب الغاز'، و"أوهام" يتسابق عليها العلماني والإسلامي[4]. لسقوط الأقنعة[5] وانحراف أصحاب 'التغيير والإصلاح' (وعند أوّل امتحان) تبعات مخالفة لآمال أصحابها، وما يرضيهم ويَطمئنّون له اليوم من واقع في ساحة "الخصم" (أو شركاء ساحة لن يستطيع أحد استئصالها) هم شركاء في صناعة ما سينتهي إليه "المكر" من تهديد يفوق كل سابقاته، لن يستطيع أن يتحكم به أحد.

وللرسالة تكملة نتكلّم فيها بالتفاصيل

[3] وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجهة التي تقف اليوم وراء إعداد هذه التقارير والوثائقيات هي نفسها التي كانت تقف وراء نشر نفس "العمل الإنساني" في مواجهة ما كان يقوم به السُنَّة من 'أعمال وحشية' مماثلة بحق الشيعة؛ "استهبالٌ مقبول"، طالما أن هناك مهيمن (عند السنة والشيعة) يستفيد منه.
[4] والبعض من الشيعة كالبعض من السنة في ذلك سواء؛ تفاصيل بيّنها أحد الأصدقاء في رسالة 'حسينيّو السنة ويزيديي كل حزب بما لديهم فرحون'.
[5] عند البعض ممّن "أحسن ركوب الموجة"، أو ممّن كان يتلطى خلف شعارات 'الوحدة' و'محاربة الاستكبار' ومناصرة المحرومين والمستضعفين.

16/04/17 at 8:47 AM

mazenhajjar@btinternet.com wrote:

Subject: الجزء الأول من تكملة رسالة صنّاع الموت

مرفق مع هذا الإيمايل:

توضيح رقم 1

(صفحة واحدة فقط)

الجزء الأول من تكملة رسالة 'صنّاع الموت'، أرسلها على مراحل ومع مزيد من "التوضيحات" المُفصَّلة في الأجزاء القادمة... أملاً في توضيح أو تصحيح الأمور من قبل بعض المعنيّين (ممن يعنيني أمرهم، موجّهاً الرسالة أولاً إليهم)، وقبل الدخول في عمق ما أتمنى ألاّ أضطر للكلام فيه.

أعتذر مسبقاً عن ضعف أو "ركاكة" التعبير وعن الأخطاء الإملائية، فاللغة العربية ليست من اختصاصي، راجياً الاهتمام والتشديد على عمق الرسالة وعلى المعنى المقصود.

رسالة 'صُنّاع الموت' (توضيح رقم 1)

هناك قلة قليلة (من "الاستشهاديين") قد خرجت وفي كل الساحات من أجل إطفاء الحرائق، ومن بين هؤلاء من خرج من منزله بجميع أفراد عائلته وهو يعلم أن أحداً منهم لن يعود. وهناك قلة "ثقيلة" و"معلوفة" مقابلة (من أصحاب الحيلة والوسيلة) في يد كل مجرم منها قارورة غاز (أو برميل نفط) 'لسكب الزيت على النار' حِرصاً على أسباب بقائهم؛ وما بين هؤلاء وهؤلاء "متفرّقات" عاقلة "مُضطرَّة للتعامل مع الأمر الواقع"، وأمواج هائجة من "العوام" (من "ماشيةٍ مُسيَّرة"، و"أكثريات" مُحرَّكةٌ غرائزُهُم أو مُستفزَّةٌ حَمِيَّتُهم وكرامتهم)... ما يُميِّز هذا الواقع عن سابقاته ما يواجهه العالم اليوم من حالة "سابقة" أُبعِد الحكماء فيها عن مراكز القرار (وعن مؤسسات صناعة القرار، وحفظ الأمن والاستقرار)؛ "مفاتيح فناء البشرية" قد سقطت (أو أُسقِطت) في يد "مُعوَّقين" (وقيادات "غير طبيعية") يفتقرون إلى أدنى درجات المنطق والتعقّل (والمسؤولية والاتِّزان)، ومن حولهم مستهترون متطرّفون أنانيون، شهواتهم ومصالحهم الحيوانية مبلغ همومهم ومن بعدها الطوفان.

لست من دعاة الثورة، وعلاج "الثيران" (و"الإثارة") خرابه أكبر من كل إيجابياته. وإن أول فصل توسّعت في مناقشة تفاصيله (منطلقاً منه) في كتاب 'البيان الإنساني' (2005–2006) كان عن الثورة الفرنسية (وعن تأملات العالِم الحكيم 'إدمُند بورك' في أحداث ومخلفات هذه الثورة) ليتعظ أصحاب القرار آنذاك وتأكيداً على ضرورة 'تجسير الهوة' بينهم وبين شعوبهم (أو "رعيّتهم") المقهورة... "وُعّاظ" اليوم هم أنفسهم من أشار على أصحاب القرار يومها ليتجاهلوا ما كنت وبكل تجرّد أتخوّف من تبعات الاستخفاف به. ووعّاظ اليوم (وعّاظ النفاق و"الشقاق") بما يمتلكونه من حيلة ووسيلة (أو يحتكرونه من مال وإعلام فاسد) هم من يكيد ويمكر (ويُضخِّم و"يَنفُخ") إيقاعاً بمن تعودوا على "استرزاقه" وفي ما لن يستطيع الخروج منه.

إن حالة من يُعَوَّل على نظافتهم (من بدائل قائمة محتملة) لا تُطَمئن من يَدخُل البيت ليتعرّف على أهله؛ ومع احترامي لكل الشرفاء العقلاء هناك، فالبعض ممن كنت أفتخر بحكمته (وبصداقته) قد خاب ظني به. تحريك الناس من دون رؤية واضحة ومن دون "قدوة صالحة" لا يفيد إلا من يريد تقديم "الأمثلة" عن البدائل؛ وفي ظل انعدام ما/من يضمن الأمن والاستقرار فالمحافظة على الوضع الراهن أولى من الإصلاح والتغيير، وإلى أن يُفتقَد الأمل (في ظل استرسال المنافقين في استهتارهم)... وقبل الوقوع في ما سيكتوي الجميع به.

08/05/17 at 7:40 AM

mazenhajjar@btinternet.com wrote:

Subject: "أخطر الكلام"... أو على 'أهل السنّة' السلام

ملحق رسالة 'صناع الموت' ("توضيح" رقم 2)

لقد تريثت قبل وفي كتابة ما أرفقه مع هذا الإيمايل من "توضيحٍ" ثانٍ (لعلّه يحتاج لاحقاً إلى الكثير من التفصيل والتوضيح!)

الاستمرار في (سياسة) 'غرس الرؤوس في الرمال' لم يعد مقبولاً، في ظل عدم اكتراث "المستهترين" (وتُجّار الدماء و"اللحوم البشرية") وفي ما يتوهّمون الوصول إليه (أو "المحافظة عليه") من "انتصارات" (وهميّة) و"مكتسبات" (آنيّة) و"مواقع أمامية" ('لن يقدر على إزاحتهم منها بعد اليوم أحد'!)

من يتوهّم ويوهم (أو ليوهم) الناس بفطنته وبشدّة ذكائه جاهلٌ أو حاقدٌ على أهله، ومن يتّكل على "رؤى" من لا يملك ليرى أبعد من أنفه بسيطٌ أو ظالمٌ لنفسه... ومن يظن نفسه قادراً على ضمان أسباب ومصادر عيشه وبقائه اليوم مخطئ (تقديرٌ و"احتمالٌ" ينبغي عدم الاستخفاف "مجدّداً" به، وإن كان ولا زال الاحتمال قائماً في أن أكون أنا المخطئُ فيه)... وإن أردت التحديد أو التخصيص (أو الالتفات إلى بعض الخصوصيات)، مَن كان ولا زال مطمئناً لوجود الغطاء على أمن واستقرار بلده، فلا توجد اليوم "خيمة" فوق رأس أحد.

مَن "يراقب" تطورات 'الحدث السياسي' من "أولي الألباب" يدرك معنى وأسباب ومآلات ما نعيشه اليوم من تضليلٍ ومناوراتٍ و"ايهامٍ"، استغلالاً (واستنفاداً أو "حلباً") لمن أراد ليتقدّم أمام صنّاع القرار بدناءته (أو بغبائه)... إن لم يستيقظ أصحاب العقول (وكل من لا يرضى ليكون رقماً أو سلعة تُشترى و"تُباع") ليتعاونوا (و"ليتكاملوا"، ولو لمرة واحدة في حياتهم) في مواجهة الاحتمالات القادمة، عندها "سيحقُّ القول" وما تردّدت في اختياري له من عنوان لهذا الإيمايل يصبح في مكانه لا شائبة فيه ولا غبار عليه.

رسالة 'صُنّاع الموت' ("توضيح" رقم 2)

عندما تكلمت عن 'صناعة الموت' فأصحاب التعبير و'الشعار' (أو "صنّاع الفزّاعة") واضحون معروفون. ولكن الكلام عن (أو "الإشارة" إلى) 'وعّاظ اليوم' لا يقتصر على المعروف من أصحاب الحيلة والوسيلة، فمن بين هذه 'القلّة الثقيلة والمعلوفة' مَن تمّ إيصاله ليحتكر قرار ساحةٍ "جامعةٍ" شاء القدر أن أولد فيها، إقصاءً للمخلَصين ("إغراقاً للسفينة") أو إلزاماً لمن لا يمكن لهم إزاحته (في) وبما لا يمكن له الخروج منه.

عندما يتصدّر الركب (وفي كل سفينة) أصحاب الأبواق و"الأصوات العالية" (وطفيليّات الرويبضة والسفاهة) ينجرفُ الجمع وراء الفاجر "المتاجر"؛ "مشبوهٌ" من يقدِّم الحكمة، ومَن لا "يشتم" الخصم يصبح "عميلاً" له. مع اقتراب الفرج (أو "الانفجار") "يعلو الضجيج"؛ ومن بين هذه 'المتفرقات العاقلة' رؤوسٌ وقياداتٌ حكيمة (وإن بحكم التعامل مع الأمر الواقع) قد يجد البعض منها نفسه "مضطراً" للتضحية بحياة أقرب الناس إليه.

عندما دعوت إلى الالتزام بمنطق الانطلاق (في طريق معالجة الخلل) من بيوت "أصحاب الهوية الجامعة" (أو كل من يستطيع "تقديم" هويَّته الجامعة على خصوصيته) فالاقتراح لم يكن من باب تقليد (أو الرد على) من يريد فرض خصوصياته على الآخرين؛ "توصيلُ" الضُّعفاءِ (إبقاءً للهيمنة، تشويهاً للهوية، وقتلاً للكرامة) طريقٌ "مختصَرٌ" لتسوياتٍ مؤقتةٍ نهايتُها نهايةً لنهايةٍ يتوهّم الوصول إليها أصحاب الهيمنة وكل "المرتهَنين".

عندما "أَستفرِدُ" بالمتديّنين (أو ما يُسمّى بالإسلاميين) وبأشدّ الانتقاد، لا لكون بيوتهم أسوأ من بيوت غيرهم، إنما لما كنت أفترض فيهم من ضوابط تحصّنهم من الانزلاق في ما يقع تحت وطء "الابتزاز" به الآخرون. إن كان للعقلاء وللقادرين ("الضامنين" بقاء قوت يومهم) الغرق في غفلتهم فالخراب "صار على الأبواب"، وإذا ما فشلت محاولات احتواء "الغضب القادم" فعلى "كلِّ" العرب (وعلى 'أهل السنة' منهم خاصة) السلام.

مناقشة وتوضيح تفاصيل وخلفيات الكلام عندما نلتقي

15/05/17 at 6:34 AM

mazenhajjar@btinternet.com wrote:

Subject: !"وأكثر من هيك... "كما تكونوا يُولّى عليكم

Obama: ***You get the politicians you deserve***

أو كما يقال بالفرنسية: (Joseph-Marie de Maistre) ***Toute nation a le gouvernement qu'elle mérite***

وكما قالها العرب والمسلمون من قبل: ***كما تكونوا يولّى عليكم***

في ما يلي مقطع مصوّر (من دقيقة ونصف فقط)، فيه مقتطفات من حوار مع الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما الأسبوع الماضي في ميلان، إيطاليا. هذا الحوار كان جزءاً من أعمال 'القمة العالمية للتجديد (أو "التعديل")الغذائي'، والتي تدور حول التحدّيات الغذائية القائمة والقادمة وفي ما يتعلّق بالأمن الغذائي و'الحق في الحصول على الطعام السليم والمُستدام' ("غير المُتاح"، أو الذي لن يكون قريباً 'مُتاحاً أمام الجميع').

في كلمة أوباما المطوَّلة في هذا المؤتمر الكثير من "الإشارات" والتلميحات "شديدة الحساسية" لمن لديه الوقت والاهتمام للاستماع إليها والتفكُّر في خلفياتها... ما لفت انتباهي في هذا الحوار، وأتمنى على أصحاب الفطنة التوقف عنده والتدقيق فيه، ما "تردّد" أوباما في وصفه في نهاية هذا المقطع المصوّر من "فقاعة" Bubble... و"سجن"...

لقد "استعجل" أوباما من بعد وصفه هذا لـ "المشهد العام" بتفسير الكلمة... ولكن هل هذا ما كان فعلاً يقصده أو "يُلمِّح إليه"؟

ومع اعتبار الفارق الثقافي الشاسع (و"الهائل") بين هذا الرئيس وبين سابقه وخلفه... هل يمكن لما استعمله ويستعمله هذا الرئيس "المخلِص" والحكيم ("العميل" والجبان في أعين البعض "الآخر") من تعابير خاصة (Bubble اليوم، و Fiscal Cliff سنة 2013)... هل يمكن لهذه الكلمات المختارة أن يكون لها مقاصد أخرى مغايرة لما سارع إلى تقديمه من تفسيرات وخلفيات؟؟

لمشاهدة المقطع المصوّر، اضغط على الوصلة أدناه:

/http://time.com/4772781/barack-obama-italy-politicians-you-deserve

24/05/17 at 2:15 AM

mazenhajjar@btinternet.com wrote:

Subject: خيوط جريمة مانشستر أرينا... وبانتظار النتائج النهائية للتحقيق

الرسالة التالية أُرفقت مع هذا الإيمايل من دون تعليق

خيوط جريمة 'مانشستر أرينا' (مايو 2017)

بالأمس أُثيرَت "مصادفة" مطالبة 'الحكومة البريطانية عدم حماية واحتضان الجماعات الإرهابية'، وقبل يوم واحد من وقوع الجريمة (في 22 مايو 2017)، مع اقتراح البعض لفرضية 'إيواء الدول الأوروبية للمتطرّفين والمتشدّدين في مدنها بحجّة حريّة التعبير'!

لست أدري إن كان بمقدور شاب صغير "قليل الحيلة والوسيلة" (22 سنة) أن يتحدّى مكر أفضل وأحكم جهاز أمني في العالم "بمفرده" (إجراءات أمنية مشدّدة، ومنذ عملية 'دهس وستمنستر' في 22 مارس 2017)، ليهزّ هذا البلد "الآمن" بـ 22 قتيل و120 جريح!! لست أدري إن كان لإشادتي بالحكمة المميّزة التي تعامل بها البريطانيون (شعباً وحكومةً) مع حادثة وستمنستر أمام الكثير من "المعنيين" (من أصحاب الحيلة والوسيلة)، وعلى مدى الشهرين الماضيين، من علاقة في تحريك من اعتدنا على أساليب "معالجته" لهذه الأمور.

إن كانت النوايا ("هذه المرّة") والشعارات و"الاتفاقيات" في مؤتمر الرياض (الأسبوع الماضي) "صادقة"، فلإيران أيضا مصلحة في الردّ على التهديد أو "التجييش" ضدها... ولكن لماذا بريطانيا بالتحديد؟ وهل لا زال للإيرانيين أدوات يمكن لهم تحريكها وبهذه السرعة، خاصة في ظل الإجراءات الاستثنائية (المُتَّخَذة في بريطانيا، وعلى مدى السنوات الخمس الماضية) ضد كل من يشتبه بعلاقته معهم، ومع واقع وحقيقة قلة حيلتهم ووسيلتهم في التواصل مع من يسهل استغلال اليأس عنده من أبناء ساحة "مؤهّلة" لإيواء "الإرهابيين"!؟

لمن اعتاد على إلقاء "التهم" فالكلام السابق (وحديث المصادفة) ليس كلامي... لا أريد الاستعجال في الاستنتاجات، ما يمكن لي تأكيده أن البحث في الخيوط لن يقتصر على الأدوات التنفيذية ولن يتوقف عند معرفة وتحديد دائرة الفاعل، وهندها سيكون لكل حادث حديث.

توضيحاً لما جاء أعلاه، وفي مؤتمر صحفي في 22 مايو 2017، قال عادل الجبير: الغرب يؤوي المتطرفين بحجة "حرية التعبير".

فلقد تساءل وزير الخارجية السعودي عادل الجبير *كيف تؤوي الدول الأوروبية المتطرفين والمتشددين في مدنها بحجة "حرية التعبير"*، "مخيّراً" إياهم بين *"الحرية أو التطرف الذي يسكن بينهم"* ... معرباً عن أسفه، مستغرباً *كيف يمكن لهذه الدول اتهام السعودية لسنوات بتمويل الإرهاب في العالم "دون دليل"؟*

مصدر مصري، وتزامناً مع تصريحات الجبير: *يجب على الحكومة البريطانية عدم حماية واحتضان الجماعات الإرهابية*.

10/06/17 at 8:07 AM

mazenhajjar@btinternet.com wrote:

Subject: سقطت الأقنعة

Someone is playing a very dangerous game...

It is going to be very ugly.

وفي توضيح لأحد المستفسرين في 13/06/17

حيث سألني الدكتور أديب زيادة: 'مين لمزعّلك'!؟

والاجابة كانت مختصرة: المتفلِّتون من قوى الحماقة (أو من حمقى التطرف والاستئصال) هني لمزعليني!

والمصيبة أننا تركناهم ليتكلموا بإسمي واسمك...

05/08/17 at 9:50 PM

mazenhajjar@btinternet.com wrote:

Subject: 3 ملحق رسالة 'صناع الموت'، توضيح رقم

رسالة 'صُنّاع الموت' (توضيح رقم 3)

ليست من عادتي ولا من مبادئي (الأخلاقية والعملية) توجيه الاتهامات "القاسية" أو الانتقادات المباشرة، وإن كانت في حق أكثر الخلق (أو "المخلوقات") استهتاراً واستخفافاً بالمصالح العامة وبحياة ووجود الناس. ولكن عندما تظهر ملامح "الورم"، فالدقة والصراحة في تشخيص المرض (رغم الألم والحرج) تصبح لازمة، وإن كان لبعض المرضى ألاّ يميّز بين تحديد أو نقد العلّة وبين التشهير أو الانتقاص من "شخصهم الكريم".

'الحُكم بالجملة' واتهام "الكيانات" (مجتمِعة) من مصلحة المُهيمن والمتاجرين من حوله (كلٌّ في دائرته)، "سياسةٌ" يتَّبعها "المفلسون" عادةً اسكاتاً للعقلاء وحين يصبح لزاماً على الناس السؤال "إلى أين هم ذاهبون". ما أشخّصه من خلل وأحدّده من مرض في رسالتي هذه ليس مُوَجّهاً ولا أخصُّ به جهةً معينةً دون غيرها، وإن كنت لم أعد "أراهن" كثيراً على النجاح في إقناع من كنت أتمنى تحييده عما تدفعه "المُرتزقة" فيه وإليه.

'إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ' قالتها صاحبةُ سبأ آيةً في الحكمةِ، والشهادةُ في ما يقوم به ملوكُ 'الحيلةِ والوسيلةِ' من قتلٍ للعزّة والكرامة وللعقلاء من أصحاب الأمر والقرار. ما أكتبه وسأكتبه في خاتمة هذه الرسالة من كلام واضح وصريح لا مواربة (ولا "إشارات" غير مباشرة) فيه، إنما أكتبه في مَن توقَّفَتْ الآيةُ عن ذكره مِمَّن تم رَفعُه ليتحكّم بأصحاب الكلمة وبمصير الأوطان والمواطنين.

عندما أتكلم عن 'ملوك الحيلة والوسيلة' فالكلام في مَن أوصلته الغفلة ليتلاعب بالبطون ويتحكَّم بالرؤوس، بـ "طابعة المال" مُهيمِناً وبما يَمتَهِنُه من قَلبٍ للحقائق متحكّماً بلقمة عيش "الرَّعيّة" مُستَخِفاً بعقول الرُّعاة. مالقراطيةُ هيمنةٍ إفساديةٍ إقصائيةٍ "استئصالية"، عابرةٍ "متجاوزةٍ" للكيانات ولكل الحدود الجغرافية والأخلاقية، وعند حافة هاوية يستلزم اجتناب عواقبها تعاونا وتكاملاً لكل الطاقات في كل الساحات وعلى كل المستويات.

"توضيح هذا التوضيح"، وما كنت أشير إليه في التوضيحات السابقة وأشرح تفاصيله في اللقاءات الخاصة، سأنشره كاملاً (وبـ "أسلوب مباشر") في رسالة أخيرة تحت عنوان 'خاتمة الرسالة'، مع نهاية هذا الصيف.

24/09/17 at 8:17 AM

mazenhajjar@btinternet.com wrote:

Subject: شهادة من جديد

تلقيت بالأمس رسالة شبيهة برسالة و"استفسارات" وُجِّهت إليّ من قِبَل البعض من الأصدقاء سابقاً، عندما "طُلِب" من الحكومة البريطانية مراجعة تقييمها لإحدى الحركات الإسلامية وللنشاطات التي يقوم بها على أراضيها هؤلاء 'الإسلاميين' (أو كما يحلو للبعض تسميتهم بـ "الإسلامويين").

كنت أول من أدلى بشهادته يومها بهم، وبرسالة مفتوحة، أرفقها مع هذا الإيمايل، لا أجد أفضل منها في الرد على هذه الاستفسارات الجديدة... أتمنى على الجميع قراءتها (أو إعادة قراءتها) وبتمعّن ورويّة (دون الوقوع في الاستنتاجات المستعجلة أو الأحكام السلبية)، لما فيها من علاقة مباشرة بما سأنشره قريباً في أو تحت عنوان 'خاتمة الرسالة' (أي رسالة صناع الموت) وفي ظل إصرار تلك 'الأقليات المستهترة' (على المستوى الدولي) وهؤلاء المستهبَلين المستهبِلين من 'وعّاظ الشقاق والنفاق' (من "خرفان" و"قراقيش") في دفع من تعوّدوا و"أدمنوا" على استرزاقه 'وفي ما **لن يستطيع الخروج منه**'.

كلمة حق... وليلمني فيها من يريد!

ويتّصل بي بعض الأصحاب ("مبدياً قلقه عليَّ") متسائلاً إن كنت (أو أصبحت) من (أو مع) 'الإخوان المسلمين'! ولقد انتقدني البعض من أعز وأقرب الزملاء على استعمالي أو *'حشري لاسم المؤسّسة التي نعمل في ظلها'* في بعض الرسائل التي *'أدافع فيها علانيةً'*، تارةً عن حركة أو تنظيم 'الإخوان'، وتارات عن 'الإسلاميّين' *('مكرّراً ما فعلتُه بالأمس عندما كنت أدافع عن حزب الله وعن الإيرانيين'* وفي مواقع ومناسبات لا يجرؤ فيها أحد على ذكر سيرة هؤلاء، ناهيك عن الدفاع عن مبادئهم ومصالحهم وبشكل مباشر وعلني). ولطالما سمعت عن بعض الكلام و"الهمسات" من هنا وهناك عمَّن ينسبني (أو يرجعني) تارةً إلى هذه الجماعة وتارةً لهذا الحزب؛ ولقد سألني مؤخّراً أحد الأصدقاء من الأساتذة الأفاضل إن كنت *لا زلت مع "حزب الشيطان"* (بعد *تدخل الحزب مع النظام السوري*)!؟

ليس من عادتي أن أردّ على هذه التساؤلات أو "التخمينات". والأمر لا يهمّني كثيراً، طالما أن أحداً لا (و"لن") ينسب إليَّ ما فيه مخالفة للقوانين والمبادئ والأعراف الإنسانية (العالمية) التي أفتخر بالتزامي بها... (أو ينسب إليّ أو ينسبني لأي شيء آخر مشبوه أو معيب). ولكنني سأقولها مرّة، وكتابةً لتُسجَّل (و"أُحاسَب عليها"، اليوم وفي الأيام القادمة)، وحتى لا نعود مرّة أخرى (ونتلهّى) في هذا الحديث.

هذه الدنيا ليست للملائكة، ولكنها "دنيا" كانت ليكون فيها الإنسان.

لديّ من العمر والتجربة (وبالرغم من "قصر" هذا العمر وهذه التجربة، مقارنة مع أعمار وتجارب من سبقني من الأساتذة الأفاضل) ما يُخوّلني أن أحكم في (وعلى) بعض ما قلَّبتُ النظر فيه (ومن كل الزوايا) متمعِّناً في أدَقّ تفاصيله، وبطريقة علمية منطقية متجرّدة تُنقِص وتُقلّص من احتمالات الخطأ أو الانحراف فيه. لقد كان لي ومنذ الصغر أن أتعرّف وأنفتح على الاختلاف والتنوّع في أفكار وميول الناس، وبكل احترام وإخلاص لكل من كنت أدخل بيته. أربعة عشر سنة (من سن الثالثة وحتى سن السابعة عشر) قضيتها في مدرسة 'الأخوة المريميّين' في لبنان، كنت أدخل فيها الكنيسة لأحفظ (ولا زلت أحفظ) صلواتها وعن ظهر قلب، تعلّمت في أجواء ورحاب هذه المؤسسة معنى المحبّة و"روح التضحية"، وكيف يمكن للإنسان أن يقدِّم نفسه قُرباناً ليحيا الآخرون. ثم كان لي أن أتعرّف على الإسلام (لله) بعد ذلك، وعلى ما في هذه الرسالة المكمِّلة لسابق "الرسائل" (أو الرسالات) مما لا يترك في قلب ووجدان "العاقل" أي شك في أن لهذه الدنيا "خالق مراقب محاسب". ولقد كانت لي سنوات طويلة (قرابة الثلاثين سنة) من الاحتكاك العملي (صداقةً) ومع مختلف الاتجاهات والمدارس الفقهية والسياسية السنّية والشيعيّة، كما كان لي خلال ذلك أن أتعرّف وبكل انفتاح على مختلف التيارات الفكرية والعقائدية القائمة (من غير 'المتديّنين'، مسلمين كانوا أم مسيحيّين) في لبنان أولاً ومن خلال تنقّلي بين مختلف الدول الأمريكية والأوروبية، لم "أنتسب" يوما إلى أي فئة حزبيّة (أو "جماعة فئويّة")، ولم أتطرّف أو أتحامل (في حياتي) مع أحدٍ على أحد.

ومن كل هذه التجارب السابقة (وبالإضافة إلى ما كان لي اكتسابه من علم وحكمة خلال قرابة العشرين سنة من الدراسات والبحوث الأكاديمية المتقدمة) أستطيع أن أقول، وبكل ثقة، أن الاختلاف سنّة من سنن الحياة يتقدم الإنسان بتكامله وتتخلّف الناس بـ "تقاتله". الحق لا يمتلكه شعب (بعينه) دون غيره، و"الحقيقة" لا تحتكرها جماعة (بعينها) دون غيرها، وهناك مخلصون صادقون في كل مكان (في كل أمة ودولة وطائفة وجماعة)؛ تُرفَع الأمم والشعوب عندما تلتزم القيادات فيها وجموع المنتمين إليها بالأخلاقيات وبالصفات الفكرية والعملية المميَّزة والمميّزة... وعندما تتخلّى خير الأمم عن أخلاقياتها تسقط وينحدر المجتمع وكل من فيه إلى "أسفل السافلين".

شهادتي بـ 'الإسلاميين'

وبما أن الكلام وأصل الحديث هنا عن الإخوان المسلمين، فللحق والإنصاف والعدل والأمانة إن ما سمعناه ونسمعه عن هذه الجماعة (من "السلطات المختصة"، ومن أجهزة الإعلام وما يتناقله الناس عنها بعد ذلك) مبالغ فيه، بل أكثره افتراء لا يمت إلى الحقيقة بصلة. الإخوان المسلمون 'فكرة' انطلقت (من مصر) ولتتولّى وتتوالى على ترجمتها جماعات مختلفة (في مصر وعلى مد العالم الإسلامي) كلٌّ حسب فهمه وطبقاً لظروف عيشه. وفي الوقت الذي لا يمكن للصادق فيه الشكّ في صدق الفكرة، تعود للمترجم حسن الترجمة وحسن أو سوء الفهم والتطبيق العملي. ولكن (وبشكل عام) ومن باب معرفتي وقربي من بعض القيادات العاقلة والحكيمة والمخلصة (ومن مختلف الكتل والأحزاب الحاملة لتلك الفكرة)، وبناءً على ما أعرفه من بعض السلطات والأجهزة المعنيّة، ما يُنسَب للإخوان من علاقات مشبوهة مع هذه الدولة 'الأجنبية' أو تلك، وما يُقال عن ارتباطات مُلزِمة لكل من يحمل الفكرة بمرجعيةٍ مركزيةٍ واحدةٍ، كل ذلك ادّعاء للاستغلال والاستهلاك المحلي وكلام غير صحيح. لا استبعد وجود من له "ارتباطات" في دوائر هذه الجماعات المختلفة (ومن لا تخلوا جماعته أو ساحته من المخترِقين أو المخترَقين؟)، إلاّ أن الواجهات الرئيسية هي قيادات نظيفة منهم من ضحّى بحياته في سبيل خدمة أهله وأبناء بلده. ولكن وفي الوقت الذي يفتقر فيه معظم المسؤولين في هذه الجماعات للخبرة السياسية والتجربة العملية، تعجّ ساحاتها بمن لم يُرَبَّ على الالتزام بـ "أخلاقياته الضامنة"... ومنهم من بأفعاله يُنفِّر أصحابه ويسيء إلى سمعة الإسلام والمسلمين. إلاّ أنّ تبعات الافتقار إلى الخبرات والتجارب السياسية والإدارية لا يمكن مقارنتها بما يمكن أن يتسببه انعدام الإنسانية من كوارث؛ وفي الوقت الذي يسهل فيه "تثقيف" وتدريب الإنسان على مبادئ وأصول إدارة مؤسسات الدولة وليصبح خبيراً في العمل السياسي، لا يمكن لأي قوة على هذه الأرض أن تلزم أو "تقنع" مَن أعلى ويُعلي شأن حيوانيّته على إنسانيّته باتّباع أي سبيل أو مبدأ أخلاقي.

هناك من سيقول أن التسلّط على الناس وعلى مؤسسات الدولة باسم الدين (أو "بتكليف إلهي") أخطر من التسلّط باسم 'الأمر الواقع'، وهذا صحيح. ولكن، المتسلّط (أو الحاكم) باسم الدين يسهل إسقاطه وعند أول مزلّة، في حين يأخذ إسقاط الآخرين عشرات السنين، والدليل على ذلك ليس ببعيد. وهناك من "يرُدُّ ألماً" إن كان هذا هو خيار الناس فعلى 'الإسلاميّين' إفساح المجال أمام عودة "المُجرَّب"، وفي تجربة ثانية ولستّين سنة قادمة *('بستّين داهية' هنيئاً "للمستهبَلين")*. ولكن الأمر قد تغيّر، والكثير من الناس قد تغيّر (أو "سيتغيّر")، وأصحاب "العبث في جنح الظلام" قلة قليلة وإن كانت منظَّمة؛ من غير المعقول أو المقبول أن يستسلم أصحاب الحق والمنطق لمن يريد استباحة كرامتهم وقتل الأمل في نهضتهم، وخاصة في هذه الأوقات الحرجة والتي تتطلّب من كل من يريد المحافظة على كيانه تحصين ساحته (خلف كل طاقات هذه الساحة مجتمعة متكاملة) وكي لا تكون على حساب أهله وبلده تسوية وترتيب مصالح الآخرين.

وفي النهاية، الخيار للشعوب العربية، وللمصريّين الآن في تحديد مستقبلهم (ومصيرهم) أن يقارنوا بين ما قالته عنهم شعوب العالم بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير وبين ما يقوله العالم عنهم اليوم؛ إن كانت هذه الشعوب قد اشتاقت لزمن الاستغلال والعبودية، فما على العقلاء والشرفاء سوى العودة إلى بيوتهم، ليس انسحاباً ولا استسلاماً، إنما ترتيباً لبيوتهم ("بمن حضر")، تحصيناً لساحتهم ("بمن يبقى")، استعداداً (وبشكل صحيح هذه المرّة) لما قد تلقيه على عاتقهم "مفاجآت الأيام القادمة" من أمانات يحملونها وبشكل سليم.

مازن الحجّار

مستشارية الأمن الكونستراتيجي

منظمة الائتلاف الإنساني العالمي

29/09/17 at 5:40 AM

mazenhajjar@btinternet.com wrote:

Subject: No Subject

نحن نعيش في زمن يُكرَم فيه "التاجر" (أو "المتاجر") الفاجر والخائن لأهله ولوطنه... وليُقتَل الأمين على أمن واستقرار بلده، الوفي للأرض التي عاش حرّاً كريماً فيها، والحريص على إظهار جانب الخير والإيجابيات وعلى إنسانية الإنسان.

نحن نمرّ في فترة (لن تطول) يتآمر فيها الأذلاء الجبناء على قتل الأعزاء وكل من لا يرضى ببيع كرامته، وبطريقة خسيسة لا "تليق" ولا تتناسب مع ما يدّعيه ويتفاخر به هؤلاء "الذئاب" (ومن تبعهم من "ثعالب") من مكر وحيلة ووسيلة ومن قوة و"ذكاء".

للحق وللحقيقة جنود (يتناوبون على حمل الأمانة) لا يعلم بهم إلاّ هو؛ لقد شارف صاحبكم على الانتهاء من كتابة 'نهاية الرسالة'، ولست أدري إن كان سيقوى ليبقى إلى نهايتها...

وإلى اللقاء... إن لم يكن في دار الفناء، ففي دار البقاء.

04/10/17 at 9:55 AM

mazenhajjar@btinternet.com wrote:

Subject: الجزء الأول من 'خاتمة الرسالة'

كنت قد شارفت على الانتهاء من كتابة 'خاتمة الرسالة'، ولكنني وجدت نفسي مضطراً لإعادة كتابتها وبطريقة لا تستفز أحداً (ممن لا أعراف ولا منطق عنده)... ملحق مع هذا الإيمايل بدايتها، وعلى أمل إرسالها كاملة عما قريب.

خاتمة الرسالة

لقد قمت بتوزيع رسالة 'صناع الموت' في منتصف شهر أبريل 2017؛ أي قبل "الانطلاق" بعملية تخريب (أو قتل "الضامن" أو الضمانة في) 'ساحة الأكثرية' أو الأكثريات (وفي هدم ما يسمى بـ 'البيت الخليجي')؛ وما أردت التنبيه منه إنما انطلقت به من ما كنت أستشعره من خيار و"حراك استراتيجي" عند مَن بتحرّكه بإمكانه خلط الأوراق وقلب الطاولة بذنبه (أو "أذنابه") دون حاجته للاقتراب بنفسه وبأهله من مكان الحريق.

ولأختصر ما قمت بمناقشة تفاصيله في اللقاءات الخاصّة ("المكثّفة") وعلى مدى الأشهر الأربعة الماضية، لقد حسم من نصّب نفسه ليتكلم باسم العرب والعروبة أمره وفي ما لا يمكن للقائم من الأنظمة الخروج منه؛ ما لا يتوقف المهيمن (على القرار) عن "التشدّق" به (من أسلوب في 'أمننة' التهديدات و"محاربة الإرهاب")، كاتهام "القحـ**" للناس وللشرفاء من حولها بـ "الدعا**" والفساد، فيه استخفاف قاتل لنفسه أو "ذاتي التدمير".

لم أكن "معجباً" بما كانت تقوم به وتتّبعه دولة قطر من "خيارات"، وعندما تقدّمنا (وعن طريق أقرب الناس) إليهم للمساهمة في ما فيه شرف ورفعة لهم (وللعرب) كان الجواب من صاحب القرار بالامتناع عن التعليق! ولكن ما يبدو ممّن يبدو عليهم ثقتهم بمقدرتهم على المضيّ في الاستخفاف والاستهبال وفي "تهميش الكبار" و"إزاحة" كل صاحب تجربة وخبرة، نهايته خراب للممالك وللإمارات وللقائم "الشاذ" من هذا "النظام" العربي.

ما رأيته من البدائل (وفي الساحة السنية خاصّة) كان يقلقني، و"الغموض" عند "البعض الآخر" كاد يقتلني، إلاّ أن ما تطوّرت إليه الأمور في الآونة (أو "اللحظة") الأخيرة إنما فيه الكثير مما يُطمأنُّ له ويُبنى عليه؛ تقديم المنطق و"هداوة الحكماء" (في الأوقات الحرجة) ليس تهديداً لمن يريد الاستسلام لأحكام الأمر الواقع، إنما فيه "استثمار" بما يضمن لكل شريك البقاء والاستمرار بكيانه في أوقات الشدة وفي ظل أي نظام جديد.

11/10/17 at 6:40 AM

mazenhajjar@btinternet.com wrote:

Subject: للتأمّل والتدقيق أو الاحتفاظ به

ملحق مع هذا الإيمايل نسخة عن ملف *إيمايلات رسالة 'صناع الموت' وملحقاتها* من أجل فهم واستيعاب ما أرسلته مؤخراً من مقدمة 'خاتمة الرسالة'، ولمن لم تصله هذه المراسلات من قبل.

أعتذر عن تحويل كل هذه الرسائل والملفات لمن يهمه ولا يهمه الأمر... ولولا "الضرورة" وأهمية ما انتظر من كل من أتوجه بهذه الملفات والمواضيع المترابطة أن يعقل مستلزمات أمرها لما فعلت.

فمشروع 'مستشارية الأمن الكونستراتيجي' (الملحق مع إيمايل التاسع من أكتوبر) على صعيد المثال، وكغيره من المشاريع والمبادرات، فيه وبالإضافة إلى أهدافه الواضحة يداً ممدودة لمن يغرق من الغافلين.

وفي الوقت الذي لم يعترض عليه من ليس في مصلحته انقاذ منافسه (أو "انتشال مصارعه من تحته")، كان ردّ الناطقين باسم الضحية (من العرب) بين مُفضِّلٍ للطوفان من بعده وبين 'مُمتنِعٍ عن التعليق'.

ومتل ما قال بالزمان زياد الرحباني: 'إذا بدّك تدلّك شرشوح اصطفل'؛

اليوم، وغير عن كل الأيام السابقة... إللي بدّو يدل غافل[6] هوّ حرّ.

[6] أو "مغفّل"؛ ويا غافل هالمرّة الله مش إلك... وأكيد مش معك!

20/10/17 at 8:09 AM

mazenhajjar@btinternet.com wrote:

Subject: حتى لا يموت فينا الأمل

ثامر السبهان: *تحدثوا بكل طاقاتكم وحركوا جميع مشاريعكم، فقريبا الصمت سوف يطبق، والإرهاب وأهله إلى مصيرهم المحتوم، كما قضي على داعش سيقضى على أخواتها بإذن الله".*

https://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2017/10/20/%D8%AB%D8%A7%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A8%D9%87%D8%A7%D9%86-%D9%83%D9%85%D8%A7-%D9%82%D8%B6%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D8%B3%D9%8A%D9%82%D8%B6%D9%89-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D8%AE%D9%88%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7.html

ولو... تكرم عينك يالسبهان!

بس بدّك تسمحلنا فيها: من قضى على داعش (وعلى "سابقاتها" من صنائعكم) مش أنت، ولا اللي دافشك (من خارج بلادك، وفي ما هو مُهلِكٌ لأهلك) علينا... و"بعدين"، أصحاب المشاريع التخريبية "الحقيقيين" هم من ينبغي عليهم الخوف من اليوم الذي سيُفضحون به... أما الشرفاء فلا يمكن لك ولا لغيرك الربط بينهم وبين "الفضائح"، وهم لا خوف عليهم ولا هم يحزنون.

وباقي الكلام في الرسالة المرفقة مع هذا الإيمايل

حتى لا يموت (ولن يموت) **فينا** (وفي كل من يفتخر بإنسانيته) **الأمل**

لقد هيمن 'الغرب'[7] (ومن هيمن ويهيمن على هذا الغرب) على العالم وفي كل الساحات في ظل قواعد لعبة لم يكن لغير قوى الهيمنة فيها قرار أو خيار[8]. وفي الوقت الذي يمكن (أو لا زال ممكناً) فيه "تبرير الماضي" ومن أجل "فتح صفحة جديدة" مع من لم يعُد كما كان عليه حاله أيام الحشرة والغفلة والاستغلال والاستهبال، يُصرُّ "الاستهباليّون" على المضي في استهتارهم وفي منع أي مراجعة لما أصبحت واضحة فيه نهاية الطريق.

عندما يتخلى "الوجيه" عن رجولته، وعندما يعجز الذئب (والثعالب) عن مواجهة أصحاب "الحياء" والمنطق، يلجأ محتكر الحيلة والوسيلة إلى "الخساسة" في "قتل الأمل" وعرقلة أي "محاولة" لاجتناب الوقوع في الهاوية؛ وفي الوقت الذي يُفتخَر ويُضرَب فيه المثل بمن يريد الاستمرار في ما لن يبقى فيه مكانة (أو مكان) لبلده، تُحرَّك "الجهالة" في عرقلة ما فيه "فُسحةٌ" (إعادةً للثقةِ) ومن قِبَل من يَخشى أن تُنتَزع من يده فزّاعة الإرهاب[9].

لقد تماديتُ في تعليق الآمال (مقدِّماً لأصلٍ وُلِدتُ فيه، ومصالحِ قائمٍ يأويني)، وإن كان الأمل لا زال قائماً، مع بعض الميل إلى احتمال فشل الانطلاق بأي عمل بناء قبل الوصول بالبلاد و"العباد" إلى طريق مسدود. ومع الانتقال إلى ساحات "الأذناب"، فالعائم من فقاعات الزبد[10] وبعض الصِّبية كلامه (وحراكه) مثيرٌ للشفقة، وبكل "خِفّةٍ" مستهترين بمصالح وبوجود من يتكلمون باسمه (بإرادته، أو رغماً عن أنفه) من حاكم أو محكوم.

"قلب الطاولة" (وكل المعادلات) لم تكن في حسابات أحد ممن لم يكن ليُقَدِّم حساباته على المصالح العامة؛ وعلى من يُصِرّ على المضي في طريق الاستهبال أن يتحمل تبعات احتقاره وتسخيفه لقدر وقدرات "غيره"، لا يمكن لمن يريد تسخير كل الطاقات والمقدرات دفاعاً عن مصالحه الضيقة وعن "مكتسباته" أن ينتصر على "أفواج" من دفَعَتهم وقاحتُه لفهم حقيقته، وليتكاملوا في مواجهته "حُرّاسَ كرامةٍ" وحَرَسَ وجودٍ لا حدود.

---

[7] وتجدر الإشارة هنا إلى أن المواطن العادي هناك وبالرغم من حقيقة استمتاعه بنتائج الهيمنة إلاّ أنه كان وسيكون أول ضحايا هذا النظام الاحتقاري.

[8] حتى 'الحلفاء' عندما اجتمعوا في منتجع 'برِتون وودز' في يوليو/تموز 1944 (والذي لم يكن توقيت الدعوة من قبل الولايات المتحدة فيه بريئاً) لم يكن لهم من الأمر شيئاً إذ أن جميع هؤلاء كانوا منهكين، ومديونين للولايات المتحدة، ومن أجل "إعادة إعمار" ما خلفته الحرب من دمار وخراب.

[9] خمسة أشهر مضت على تقديم طلب تسجيل المستشارية في المملكة المتحدة (على سبيل المثال لا الحصر) ومن ليس لديه أي عمل بنّاء ليهتم به لا يزال "يتسلّى" و"يتبارد" في "وضع العصي" في دواليب انطلاقةِ "محاولةٍ" فيها تشريفٌ لبلده (أو "حفظٌ لماء الوجه" مما ورّط ولا زال يورِّط فيه بلده)، ضارباً الأمثلة بمن لا يريد تقدير عواقب الاستمرار في استهبال الآخرين (نشاط Concordis International في السودان وغيره) طالباً الاقتداء به.

[10] أسماء ووجوه "طفت" على الواجهة (أو على وجه "سيول الأوحال") مؤخراً من سبهان وقرقش وخرفان... وغيرهم من "المراهقين" في العمل السياسي.